واقع التعليم العالي في اليمن
واتجاهات إصلاحه وتطويره

د.عبدالله أحمد الذيفاني
استاذ مشارك – قسم اصول التربية
كلية التربية جامعة تعز

المقدمة:

يتموضع التعليم العالي في عنق النظام التعليمي ،ويقف على قمته ، ويستوي على ذروته وسنامه فالتعليم العالي مرحلة عليا من مراحل التعليم ،وحلقة تعليمية تخصصية في السلم التعليمي ، ذات مهمة أكثر تحديدا وتوجها في تنمية الموارد البشرية . فهي تضطلع بمهمة إعداد وتأهيل الملتحقين في مؤسساتها، في مجالات التعليم والتعلم التي نمتلك ، ليكونوا مواطنين وملاكات مؤهلة تأهيلا علميا ومهنيا ، لدور وظيفي تنموي يقوم على التحديد في موضوعه والسعة في أبعاده . فالتحديد متصل بالحدود والاختصاص ،والسعة تتصل بأبعاد التأهيل التي تمتد إلى جوانب الشخصية المتعددة والمتمثلة في هوية المجتمع ،ومعاني الانتماء إليه ،والتي ترتكز على عقيدة ولغة وثقافة ، تتشكل بها المواطنة وتتكون بها الهوية الوطنية .

في ضوء هذه المهمة يحظى التعليم العالي بعناية فائقة واهتمام ملحوظ من الدول بمختلف مواقعها ومستوياتها وعناوينها وخلفياتها الثقافية والعقدية لإقرارها جميعا بحاجتها إلى هذا التعليم . الجدير بالذكر أن التفاوت بين الدول يبرز في درجة الاهتمام ومستواه ، مع إقرار الجميع بضرورة التعليم العالي في تخريج الملاكات البشرية المؤهلة ، للقيام بأعباء التنمية وتولي رعاية المصالح الوطنية ، تحقيقا لرفاهية الإنسان وأمنه الشامل واستقراره في مناحي الحياة الفردية والمجتمعية كافة ، بوصف ذلك مسؤولية الدولة والمجتمع .

بصياغة موجزة؛ مهمة التعليم العالي مهمة إعداد المجتمع الذي يتطلع إلى نهضة دائمة ويتشكل من نسيج متناغم ومنسجم مع نفسه وطموحاته. هذه المهمة تصوغها التشريعات وتحددها بلغة دقيقة القوانين، وتفسرها – وظيفيا على نحو مفصل _ اللوائح ، وتعكسها على الواقع الأنشطة والبرامج المنبثقة عن الأنظمة الفرعية في سياق الرؤية الكلية للنظام الكلي للمجتمع . من هنا يعد التعليم العالي نظاما تعليما فرعيا ، تناط به مسؤوليات التنمية العلمية والتعليمية والمهنية في دائرة اختصاصه .

الأهمية والمشكلة :

يمثل التعليم العالي أهمية خاصة في برامج التنمية البشرية عند كثير من الدول المتقدمة والأكثر تقدما في مجالات العلم والتكنولوجيا ، لما يضطلع به من دور مهم في تخريج الملاكات المؤهلة والمستوعبة للمتغيرات ،والقادرة على الإسهام الفاعل في حركة التنمية والمجتمع . وتتشكل هذه الأهمية من خلال مكانة التعليم العالي في حلقات التنمية ودوره في إنتاج المتغيرات ، حيث ارتبطت الثورة التقنية والتكنولوجية والمعرفية في كثير من تفاصيلها ، على مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، ومؤسسات البحث والتطوير ، المرتبطة بهذا النوع من التعليم وتلك التي ترتبط به بشكل أو بأخر .

من هذه الرؤية العلمية والتنموية لدور التعليم العالي وأهميته في مواجهة التحديات التي تقررها الثورات المتتالية في المعرفة والاتصال ، ومن قراءة الباحث ومتابعاته لموضوع التعليم كباحث وعامل في إحدى مؤسساته ، تولدت فكرة هذا البحث المستهدف دراسة واقع التعليم العالي باليمن ، والتحديات الماثلة أمام حركته وتفعيل دوره ، وصولا إلى تشخيص منهجي ، يهتدي بنتائجه وفق قدرة الباحث وبما يتوافر لديه من بيانات ومعلومات تعين على رسم المعالجة الموضوعية ، والناجعة ، للواقع مشفوعة برؤية مستقبلية تسهم في لفت الانتباه إلى الغد كضرورة لازمة لتشكيل بيئة أمنه لمستقبل اكثر أمنا للتنمية والمجتمع على حد سواء .

بمعنى اكثر تحديدا أن دراستنا هذه لواقع التعليم العالي والجامعي باليمن تستهدف الوقوف على التحديات التي تواجهه كنظام تعليمي فرعي يعول عليه إحداث تحولات نوعية في مضمار تنمية الموارد البشرية ، لمواجهة تحديات القرن الجديد . وعلى هذا السياق يركز بحثنا على واقع التعليم العالي والجامعي في الجمهورية اليمنية واتجاهات الإصلاح والتطوير ، لعل الباحث بهذا الجهد يسهم في تقديم رؤية متواضعة قد تفيد بدرجة أو أخرى ضمن الجهود الأخرى الأكثر عمقا وشمولية ومنها مشروع استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ، والتي وصلت إلى مرحلة متقدمة في الصياغة ، وطرحت مسودتها بين يدي أهل الاختصاص للتداول والإثراء كمقدمة لطرحها على طاولة المناقشة الاختصاصية ونحن ننتظر خروجها بحلتها النهائية ومضامينها المتفق عليها .

تاسيسا على هذا يمكن للباحث القول أن أهمية بحثه تنبثق من الأهمية المشار أليها التي يحتلها التعليم العالي ،والواقع الذي أكدت العديد من الدراسات بل ومسودة الاستراتيجية ذاتها إصابته بكثير من العلل ، ومعاناته من كثير من المعوقات التي تحول دون نهوضه بدوره المأمول.

وهكذا، فأن مشكلة البحث تتمحور حول ذات العلل الآنفة الذكر ،والتي تتلخص في غياب الرؤية الفلسفية والقاعدة التشريعية ،والموجه الاستراتيجي ، لأسباب كثيرة من أهمها حداثة الإطار المؤسسي المسؤول عن التعليم العالي وقدم مؤسسات التعليم العالي نسبيا حيث ظلت تعمل دون بوصلة ، باستثناء الفقرات اليتيمة في ذيل قانون التربية والتعليم رقم (٤٥لسنة ١٩٩٢).

أهداف البحث : -

في ضوء هذا الإطار من الفهم تحددت أهداف البحث بثلاثة أهداف رئيسة هي:-

١. التعرف على واقع التعليم العالي والجامعي في اليمن والتحديات التي تواجهه بخلفية الواقع العربي الذي يعيشه التعليم العالي والجامعي العربي باعتبار التشابه الكبير في البيئة السياسية والتعليمية والاقتصادية وما يتصل بها من مؤشرات وعوامل .
٢. التعرف على جوانب القصور والضعف في نظام التعليم العالي ومؤسساته .
٣. الإسهام برؤية علمية لإصلاح التعليم العالي في اليمن تطويره .

منهج البحث : -

٤. اعتمد الباحث على منهج البحث الوصفي ، بدرجة أساسية مع اللجوء إلى التحليل والاتجاه بالرؤية نحو المستقبل في جانب ونحو الماضي في جانب أخر كلما دعت الضرورة وتطلبها البحث .

بنية المحتوى : -

جاء البحث موزعا في موضوعاته على محاور بدأت بالتحديات ، ومرت بالواقع ، وصولا إلى الاجتهاد في رسم رؤية مستقبلية ذات شقين : شق يتعامل مع الإصلاح ، والشق الآخر يتعامل مع التطوير . والصورة الكلية لهذا البحث تحاكي بعضها وتتاجبها وتتشكل معها وبها في إطار واحد ، يحتوى واقع التعليم العالي في اليمن والرؤية المقترحة للإصلاح والتطوير .

أولا : التحديات التي تواجه التعليم العالي :

شهد الربع الأخير من القرن الماضي ، بروز وتنامي الكثير من التحديات التي أصبحت مهددات ماثلة أمام الأنظمة التعليمية الكلية "المتفرعة عنها بأنواعها ومستوياتها المختلفة "العام ، الفني والتقني ، العالي والجامعي " ويعد التعليم العالي أكثر هذه الأنظمة تأثرا بهذه التحديات ،وظهر ذلك عل نحو واضح في تبدل دور التعليم العالي وتحول وظيفته . ويمكن لنا عرض هذه التحديات بإيجاز على النحو الآتي :-

تحدي ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والثقافية (١):

يذكر الاختصاصيون في التربية والتعليم أن العولمة قلبت معايير التعليم ،وجعلتها تسير في اتجاهات عكسية تماما مع اتجاهات الواقع المحلي في محاولة لمتابعة اتجاهات السوق العالمية التي تتسم بالتغيير والتبدل ،والتحرر من كل التقاليد والأعراف ،التي من شأنها الثبات والاستقرار المنظورين في أدنى الحدود على الأقل . وهذا التحدي أثر في نوعية التأهيل في مجالات العمل المتصلة بالسوق ، الذي يتطلب _نتيجة المتابعة للسوق العالمي – كفاءات ذات مواصفات تتواءم ومتطلبات العولمة الاقتصادية .

.في السياق عينه ، جعلت العولمة الثقافية، وهي وظيفة من وظائف مؤسسات التعليم العالي وظيفة غير قادرة على الانتقاء ، فهي أمام خيارات صعبة ، تتمثل باختيار العزلة أو الانصهار في الآخر، والتبعية الخرساء له ، في جانب . أو اختار الانتقاء . وهذا خيار نادرا ما يتم اللجوء إليه واعتماده ؛ نتيجة لبروز العديد من الصعوبات التي تقف عقبة كأداء ، منها وأهمها :

الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها الكثير من الدول وبما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرار مستقل يتجاوز الهيمنة.

تعدد وسائل الثقافة وأدوات التعميم لثقافة الأقوى ، وضعف وقصور في وسائل وأدوات الثقافة والخصوصية لكثير من أقطار العالم النامي والأقل نموا .

تحدي الثورة العلمية والتقنية

هذه ثورة تزداد قوة وتعقيدا كل يوم ،بما تقذفه من جديد تسير به على نحو متسارع في إنتاج المزيد من الاتجاهات العلمية المتطورة و المعجزة ، ولا تقوى مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية ، والأقل نموا على مواجهته واستيعابه في حدود ما تبين لنا الصورة الآتية :_

وضع متخلف للتقنية في الدول الأقل نموا.

ندرة الملاكات المؤهلة القادرة على التعامل مع التقنية ،والثورة العلمية باقتدار .

صعوبة البقاء بعيدا عن تأثير الثورة العلمية والتقنية لأن أنظمة التعليم العالي مستقاة من تجربة الغرب ، وليست منبثقة وفق الخصوصية ومتطلبات التنمية الوطنية لهذه الأقطار .

صعوبة المتابعة والاقتناء الكامل لإنتاج الثورة العلمية والتقنية ، نتيجة شحة الموارد ، وضعف في إلية المتابعة وإدارة مؤسساتها ، وفي احسن الأحوال تكون المتابعة هي الصورة المثلى الشائعة، وبحيث تتحول الدول والمجتمعات إلى قوة مستهلكة . وهنا يحق لنا السؤال هل المتابعة هي ما ننشد وهي غاية ما نريد ؟ أم أن المتابعة ، لغرض التوطين والاستفادة العلمية ؛ لتحقيق الإنتاج والإبداع ، هي ما يجب أن ننشد ، عبر حوار علمي جاد ،ودراسة منهجية دقيقة وشاملة لإنتاج الأخر ، في مضمار المنفعة التي تسهم في تجويد أداء المؤسسات وتطوير

قدراتها وإمكانياتها .؟ إن الإجابة لاشك هي الشق الثاني من السؤال ، بيد أن الواقع العربي على سبيل المثال لا يتمثل هذا الأمر ولا يسعى إلى امتلاكه . والقارئ لواقع التعليم العالي في الوطن العربي يدرك هذه الحقيقة ، ويراها بارزة في جملة من جوانب القصور التي تعيق المسيرة ،ولا تحقق التوطين والتطوير لإفرازات الثورة العلمية والتقنية . ولتوضيح الصورة نسوق فما يأتي جوانب القصور في مؤسسات التعليم العالي العربية (٢):

١_ عدم القدرة على ربط سياسة البحث بالأنشطة العلمية .

٢_ ضعف العلاقة بين سياسة التعليم والتكنولوجيا وأوجه النشاط الأخرى للدولة .

٤_ عدم القدرة على ربط سياسات البحث العلمي بسياسات التطور التكنولوجي .

تحدي الإدارة العلمية والتخطيط المرن :

يلمس المتابع لواقع مؤسسات التعليم العالي في الدول الأكثر تقدما ، أنها تمتلك قدرة ذاتية وموضوعية في تحقيق إنتاجية عالية وبكفاءة وإبداع ملحوظين ، وفق استراتيجيات واضحة الملامح والخطوات ، على قاعدة المتابعة العلمية والتقويم المنهجي عبر إدارة علمية مؤسسية ،وتخطيط مرن يراعي المتغيرات ويستوعبها . وقد انعكس هذا بوضوح في تحقيق هيمنة لهذه المؤسسات في قيادتها لسياسات واقتصاديات العالم النامي والأقل نموا .

إن المحللين والباحثين يرجعون هذا التفوق إلى كفاءة الإدارة وعلميتها القائمة على تخطيط مرن ، يتسق مع إفرازات العلم والثقافة ، والمتغيرات الناتجة عنها وما يتبع ذلك من تغيرات في السياسات والاستراتيجيات وبرامج الإعداد والتأهيل . وعند الانتقال إلى صورة مؤسسات التعليم العالي في الدول الأقل نموا ،وخاصة في الأقطار العربية نلحظ قصورا بينا نشهده في آلاتي (٣):

- روتينية الأداء وتضخم الهيكل الوظيفي .
- غموض أهداف الأجهزة الإدارية .
- شيوع ظاهرة التمزق الإداري .
- تقادم التكنولوجيا المستخدمة .

أ - تحدي الصلة بمجالات العمل :

يقاس مدى نجاح مؤسسات الإعداد والتأهيل والتدريب بمدى قربها من مجالات العلم ،وبوجود توازن موضوعي بين مخرجاتها وحاجات السوق ومتطلبات التنمية . ومن ملامح هذا النجاح التوازن في سياسات القبول والمرونة في مدخلاتها وفي سياسة الالتحاق بالتخصصات التي تعد مؤشرا حقيقيا على صلة فاعلة ومتفاعلة بين المؤسسات والمجتمع والدولة ، وفي هذا السياق ذكر فرجاني : ((إذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي في

البلدان العربية مؤشرا على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الإنسانية و الاجتماعية وتشذ عن هذا الوضع الجزائر، وهي البلد العربي الوحيد ، التي تقل فيها نسبة الالتحاق بالفروع الإنسانية والاجتماعية من التعليم العالي عن ٤٠ بالمائة ،وتليها البحرين ٤٨بالمائة٥. وفي الناتج العكسي ، ترتفع نسبة الالتحاق بالفروع الإنسانية والاجتماعية في السعودية واليمن وموريتانيا إلى ٧٥بالمائة ،٨٧بالمائة ، ٩٢بالمائة على الترتيب .وإزاء ذلك تتدنى نسبة الالتحاق بالفروع الإنسانية والاجتماعية إلى ٥٤بالمائة في كوريا الجنوبية وقرابة ٤٠بالمائة في هونغ كونغ (٤).وهذا على سبيل المقارنة لبيان الفارق في النظرة والتعامل مع التعليم العالي المخطط له ، وفي مضمار تحقيق التوازن في المدخلات والمخرجات ، لتعزيز صلة المؤسسات بالسوق ومتطلبات التنمية .

ب- تحدي المعلوماتية والبحث العلمي :

تعاني مؤسسات التعليم العالي من قصور واضح في التعامل مع المعلومة وما يترتب على ذلك من إجراء بحوث علمية دقيقة واستراتيجية ، مع أن التعامل مع التقنية والثورة العلمية مقياس على مدى جدية الأنظمة التعليمية في إحداث تنمية علمية وتعليمية حقيقية . على هذا النحو يؤكد أيزمن

(Eiseman) ودافيز(Davis) إن كثيرا من مؤسسات البحث الآسيوية مثل معهد كوريا المتقدم للعلم والتقانة ،وجامعة سنغافورة الوطنية والمعهد الهندي للتقانة ،تناهز في مؤشرات الأنفاق والإمكانات المتاحة ، المستوى السائد في البلدان المتقدمة . بذلك يقرر الكاتبان أن مثل هذه البلدان قد حققت على خلاف مناطق أخرى في العالم ، افضل توقعات مخططي العلم والتقانة منذ الستينيات في مجالات التنمية العلمية والتعليمية ، ومن ثم الاقتصادية ، إذ يمتلك كثير من هذه البلدان ، وبخاصة الحديثة التصنيع ، قاعدة عريضة وافرة التنوع من مجتمعاتها العلمية وتتصدر إنتاج البحث الأساسي ،وهي مؤهلة لمتابعة التقدم العلمي والتقاني ،والاستفادة منه والإضافة إليه وتدعم الابتكار المحلي في الصناعة والزراعة ،وننتظر أن يزداد هذا الدور أهمية في ضوء السياسات القومية ، التي تعمل على تشجيع النمو الاقتصادي المؤسس على الخبرة (٥)

ج- سابعا : تحدي سياسات القبول :

تؤكد كثير من السياسات في كثير من دول العالم أن حق الالتحاق في مؤسسات التعليم العالي حق مكفول لجميع الطلاب على أساس الجدارة والقدرة العلمية . وقد جاء النص على هذا الحق واضحا في ((التعليم الجامعي للجميع)). وعلى صعيد الواقع نجد أن الأرقام تظهر استحالة

تحقيق ذلك في العالم بمختلف أقطاره ، إذا يبلغ عدد الطلبة لكل مائة ألف من السكان عام ١٩٩٥م (٤١١٠ طالبا) في المناطق الأكثر تقدما و٨٢٤ في المناطق الأقل نموا و ١٢٢٧ في الدول العربية ، أما نسب التسجيل الإجمالية (لفئة العمر السكانية المقابلة للتعليم العالي) فتبلغ عام ١٩٩٥ :٥٩,٦ بالمائة في المناطق الأكثر تقدما ،و٨,٨ بالمائة في المناطق الأقل نموا ١٢,٥ بالمائة في الدول العربية (٦)

هـ - تحدي سياسة التمويل :

تتمايز السياسات الخاصة بتمويل التعليم العالي والأنفاق عليه ، وتختلف بتمايز الأنظمة واختلافها في النظر إلى التعليم العالي ، وفي القدرة على إدارته وتوجيه عملياته وأنشطته في اتجاهات التنمية وخدمة السوق والمجتمع. ومن هنا تشير البيانات إلى أن ما ينفق على الفرد في التعليم العالي شهد تباينا واضحا ؛ ففي حين بلغ الأنفاق على الفرد في التعليم العالي في المناطق الأكثر تقدما ٥٩٣٦ دولارا عام ١٩٩٥م (أي ما يعادل ٢٥,٥ بالمائة من الناتج القومي (الإجمالي للفرد) ، لم يتجاوز الإنفاق على الفرد في المناطق الأقل نموا ٩٦٧دورلارا (وهو ما يعادل مع ذلك ٧٨,٩بالمائة من الناتج القومي الإجمالي للفرد) . وفي عدد من الدول العربية ١٥٥دولارا (تعادل مع ذلك٧٣,٥بالمائة من الناتج القومي الإجمالي) . وفوق هذا وذاك فإن الإنفاق على التعليم العالي أخذ بالانخفاض في السنوات الأخيرة في البلدان النامية وفي بعض البلدان المتقدمة أيضا (٧) .

استخلاصا لكل ما سبق ، يمكن القول : أن هذه الجوانب تمثل تحديات حقيقة أمام التعليم العالي ، وإن نقطة التعافي تبدأ بقراءة هذه التحديات ومحاولة استيعابها ، عبر رؤية علمية واضحة تأخذ بتجاوز السلبيات ومعالجة مواطن التعثر ،التي نعانيها في مؤسسات التعليم العالي العربي ، والتي تظهر واضحة جلية فيما يأتي :

غياب السياسات والاستراتيجيات الواضحة والعلمية .

غياب الإدارة العلمية والتخطيط المرن .

غياب الاستقلالية في الإدارة والتمويل .

ضعف البحث العلمي الناشط وقصور القاعدة المرنة للمعلومات في الاتساق مع المجتمع بتطلعاته وطموحاته في التنمية .

وفي جانب واقع التعليم العالي في اليمن ، فهو واقع لا يختلف كثيرا عن الواقع المشار إليه آنفا ، إن لم يكن يعاني قصورا وعثرات ذات خصوصية محلية تنبع من الظروف والمتغيرات ، التي

عاناها خلال ثلاثة عقود ونيف، و نقرأها بإيجاز وتركيز شديدين في المحور الآتي الخاص بواقع التعليم العالي في اليمن .

ثانيا : قراءة في واقع التعليم العالي في اليمن وملامح التجربة :

أ- الخلفية التاريخية :

تعرفت اليمن على التعليم العالي بوصفها مؤسسات في عقد السبعينيات من هذا القرن . وتفاوتت درجة الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي في شطري الوطن قبل الوحدة وظلت الأطر التشريعية والفلسفية والمنظمة لأنشطة التعليم العالي وبرامجه وكذا الأطر العاملة التنفيذية المعنية بإدارة شؤون التعليم العالي – ملحقة ضمن وزارة التربية والتعليم بدرجة أساسية ،وضمن وزارات أخرى بدرجة ثانوية .

والجدير بالذكر أن نسب الالتحاق وكذا الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التي أنشئت كانت محدودة ،ولم تشكل مساحة تسهم في توسيع خيارات الالتحاق أمام الطلاب الذين اجتازوا التعليم الثانوي . و أقتصر الوضع على جامعتين هما جامعة صنعاء وجامعة عدن ، .وعلى عدد محدد من المراكز والمعاهد الفنية والتقنية . واللافت للانتباه أن قاعدة التعليم الفني والمهني انحصرت في المستوى الإعدادي والثانوي في مساحته الواسعة ، بينما اقتصر رأس الهرم في هذا النوع من التعليم على قمة صغيرة وضيقة ، متمثلة بعدد من المعاهد كانت قائمة في الشطر الجنوبي من الوطن قبل الوحدة .

وعند إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة ، أعيد لهذا النوع من التعليم قدرا من اعتباره تمثل في انتشار عدد من المعاهد هنا وهناك . ومن المؤسف أننا لم نجد في كتب الإحصاء تحديدا رقميا للواقع المدروس في بحثنا في هذا المضمار . ونعود لنقول أن التعليم العالي دخل دائرة الضوء والاهتمام بتخصيص وزارة تعني بشؤونه وتدير نشاطه ضمن التشكيل الوزاري الأول عقب الوحدة المباركة . وظلت هذه الحالة على هذا النحو حتى عام ١٩٩٤م حين تم إلغاء الوزارة ، وتحول التعليم العالي إلى قطاع ضمن وزارة التربية والتعليم ، واستمر الحال في التدهور إلى أن اصبح التعليم العالي دائرة صغيرة في الدائرة الضخمة والواسعة لوزارة التربية والتعليم ، التي تشكلت من أربعة قطاعات لم يكن فيها نصيب للتعليم العالي ، وأصبحت بذلك خارج دائرة الاهتمام . ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المدة الواقعة بين السنوات ١٩٩٠_١٩٩٤م شهدت نشاطا محموما في اتجاه التنظير للتعليم العالي ،والتأصيل له في سياسات وأهداف وتشريعات وإستراتيجيات وخطط لم تخرج جميعها إلى النور. وما يمكن الإشارة إليه ،هو أن القفزة التي يمكن ملاحظتها تتمثل بالتوسع الذي حدث في تحويل معاهد إعداد المعلمين إلى

معاهد عليا بعد الثانوية بسنتين ، وفي العدد المحدود من المعاهد التقنية ،وكان تتويج القفزة بافتتاح كليتين للمجتمع في كل من صنعاء وعدن عام ١٩٩٥م وفي السياق عينة بدأ الاهتمام بالتعليم التقني يأخذ مداه في اللقاءات والبرامج الحكومية ،وخطب القيادات السياسية في مستوياتها المتدرجة من المستوى الوزاري إلى المستوى الرئاسي .

وفي مضمار الجامعات ،شهدت المرحلة اللاحقة لإعادة تحقيق الوحدة توسعا ملحوظا في الجانب الكمي وصل إلى (١٧) جامعة حكومية وأهلية .

وفي الجانب الفلسفي والتنظيمي ، تم الالتفات إلى سد الفراغ التشريعي في البناء المؤسسي بوضع مؤسسات التعليم العالي في إطارين :

الأول : المجلس الأعلى للجامعات الذي أنيط به التعامل مع شؤون الجامعات في مضمار السياسات والآفاق الإستراتيجية والتوسع في إنشاء الجامعات ، والآخر: الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني بوصفها هيئة مسؤولة عن التعليم التقني ضمن مسئوليتها العامة عن التعليم المهني والتقني بمستوياته المختلفة . علاوة على بقاء مؤسسات إعداد المعلم ""المعاهد العليا"وكذا كليات المجتمع تحت أ دارة قطاع المناهج والتدريب بوزارة التربية والتعليم .

وفي الجانب التشريعي : أصدرت الرئاسة – بقرار لها – قانون الجامعات اليمنية ، وكذا إصدار قانون الهيئة العامة للتدريب المهني ، الذي نظم في مواده شؤون التعليم المهني والتقني . ويعكف المجلس الأعلى للجامعات على دراسة قانون خاص لتنظيم شؤون الجامعات الأهلية . هذا في حين ظلت القاعدة التشريعية للتعليم عامة والتعليم العالي خاصة ، غائبة تماما عن الواقع والمداولات . ويظهر هذا الفراغ أو القصور واضحا من خلال التأكيدات التي جاءت في وثائق رسمية صدرت عن الحكومة كبرنامج عام ١٩٩٧م والتقرير المرجعي المقدم من وزارة التخطيط للمجلس الاستشاري في ندوته عن التعليم العالي فمما جاء في برنامج الحكومة الآتي (٨) :

١. ضرورة تبني سياسة تعليمية تربط المخرجات التعليمية بمتطلبات التنمية ، التي تزداد تنوعا وترتدي طابع التجديد بتحقيق الارتباط بين التنمية والعلم والتكنولوجيا وتطبيقات العصر وركز البرنامج في هذا السياق على ضرورة إعطاء اهتمام كبير للتعليم المهني والفني لحاجة التنمية والمجتمع لمخرجات هذا النوع من التعليم والتي تنسجم مع مستجدات العلم والتكنولوجيا.

٢. تطوير أداء الجامعات في رفد أداء التنمية ، والذي يتطلب : مراجعة سياسة التعليم العالي والجامعي ، وتبين مدى إسهام الجامعات في أنشطة البحث العلمي ، استلهاما لدور الجامعات في رفد أداء التنمية من خلال هذا النشاط .

وفي ندوة المجلس الاستشاري جاءت ملاحظات مهمة أكدت في مجملها أهمية ما يأتي :

١. مراجعة واقع التعليم الجامعي في سياق العمل على تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النوع من التعليم.

٢. مراجعة السياسات غير المعلنة للتعليم الجامعي ، حيث ذكر التقرير أن التعليم الجامعي خال من السياسات المعلنة والمحددة للالتحاق بالجامعات اليمنية .

٣. التقاطع بين البحث العلمي في الجامعات مع متطلبات التنمية لغياب الإستراتيجيات الوطنية للبحث العلمي ،ودوران البحث العلمي في فلك الاجتهادات الفردية ، وعدم قدرته على الدخول إلى فلك التنمية على نحو فاعل ، لاعتماده في الأغلب على الجهد الفردي وفي القليل النادر منه على الدعم الخارجي ، الذي يأتي في سياق نشاط المنظمات الدولية في البلاد . وهنا لابد من القول : إن هذا النشاط في ظل غياب الإستراتيجيات والسياسات الوطنية المنظمة يحمل في كثير من معانيه خللا ومخاطر يعلمها كل من أعمل عقله ومن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

هذه التأكيدات تعني في المحصلة الأخيرة أن التعليم العالي عامة والجامعي على نحو أخص يسير وفق سياسات غير معلنة ، بمعنى آخر وفق اجتهادات لا تحقق تواصلا مع التنمية . هذه المحصلة نقرأها بوضوح في ضوء التقرير الآتي:((أن مجمل السياسات الراهنة للتعليم العالي لا تخدم التنمية ، وأن دورها في تلبية متطلبات احتياج المجتمع التنموي ضعيف وهامشي وحتى ما يتعلق بسياسة المجلس الأعلى للجامعات، فيما يخص إنشاء الجامعات الجديدة، فقد اعتمدت سياسة الباب المفتوح في إنشاء الجامعات الحكومية والأهلية))

ب - القراءة التفصيلية : -

وحين نقرأ الصورة من الداخل ، نجد تفاصيل كميه ونوعيه تؤشر بوضوح عجز وقصور في نظام التعليم العالي والجامعي ، ويتبين ذلك من خلال الآتي :-

١- في الجانب الكمي ، وصل عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات اليمنية عام ١٩٩٨ إلى ١٣١٨٨٠ طالبا وطالبة تشكل الإناث ١٧,٧% ، ومثل هذا الرقم نموا هائلا مقارنة بالرقم عام ١٩٩٠، والذي كان ٦٤٣٠٠ طالبا وطالبة.أي كان عدد الطلبة قد تضاعف حوالي ١,٢ مرة في عام ١٩٩٨م مقارنة بالعام ١٩٩٠، ومع ذلك يظل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم

العالي ضئيل مقارنة بحجم السكان حيث بلغ عدد الطلبة الملتحقين ٥٠٠ طالبا لكل ١٠٠ ألف فرد من السكان ، في عام ١٩٩٠، ارتفع إلى ٨٠٠ طالب لكل ١٠٠الف فرد من السكان في عام ١٩٩٨، وقد يعود ذلك إلى حداثة إنشاء الجامعات خلال التسعينات ومحدودية قدرتها الاستيعابية حيث لا زالت بعض الجامعات الحكومية في طور الإنشاء والتوسع ولم تكتمل بعد هياكلها .(٩) .

استنادا على : البيانات الإحصائية ، فان عدد الطلبة وصل عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م في الجامعات الحكومية والأهلية (١٩٣,٢٤٢) موزعا على النحو التالي(١٨١,٣٥٠) طالبا وطالبة في الجامعات الحكومية و (١١٨٩٢) طالبا وطالبة في الجامعات الأهلية ، وهذا يعني أن نسبة النمو الكمي لا يمثل رقما ضخما ولكنه في ا لوقت ذاته يمثل رقما يكبر كل يوم . ومع ذلك فإن هذا التوسع لم يبلغ المستوى المطلوب إذا أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي تبلغ ٢١% من جملة السكان في الفئة العمرية (٢٠- ٢٩) عاما بين الذكور ، أما الإناث فإن نسبتهن لا تتجاوز ٦% ، أما مرحلة الدارسات العليا والتعليم بعد البكالوريوس أو الليسانس – فإن نسبة الذكور بلغت ٥,٩% من جملة السكان في الفئة العمرية (٢٥-٤٤) عاما ، وبلغت نسبة الإناث (١,١%) لنفس الفئة العمرية ، وذلك وفقا للبيانات الإحصائية لعام ١٩٩٧، كما أن مخرجات التعليم الجامعي عموما لا تشكل نسبة (٢,٣%) من جملة السكان في الفئة العمرية ٢٠- ٢٩ عاما .(١٠)

واتصالا بهذا التوسع الذي لا يمثل المستوى المطلوب ، ظهر اختلال واضح في ميزان القبول وتوزع الطلبة على الاختصاصات التي تقدمها الجامعات ، حيث برز تركيز على التوسع في التخصصات الإنسانية التي تستوعب أعدادا كبيرة من الطلبة ولا تحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية كبيرة مقارنة بالاحتياجات المطلوبة للتخصصات العلمية ، مما أدى إلى اختلال التوازن لصالح الأقسام الإنسانية حيث تشير الإحصائيات إلى أن (٩١%) من الطلاب الملتحقين في العام الجامعي ١٩٩٧/٩٦م مقيدين في التخصصات الإنسانية مثل الآداب والشريعة والتربية والإعلام.. الخ . بينما (٩%) فقط مقيدين في تخصصات علمية مثل الطب والهندسة والزراعة والنفط والمعادن والعلوم التطبيقية وعلوم البحار والبيئة . (١١)

يستمر هذا الاختلال قائما في واقع الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية ، ولم يشهد تحسنا يحقق توازنا ويدفع بالطلبة نحو خيارات تخدم خيارات المستقبل وتؤدي إلى ربط التعليم بالتنمية وسوق العمل ومتطلبات المجتمع ، حيث تشير الإحصائيات للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢الى أن ٤٢٧٦٥طالبا وطالبه مقيدين في الكليات التطبيقية نسبة

٢٤,١٣% من إجمالي المقيدين بالجامعات الحكومية والبالغ ١٨١٣٥٠ طالبا وطالبه ، والذي يعني أن نسبة ٧٥,٨٧% من المقيدين هم في الكليات الإنسانية ، والبالغ رقما (١٣٧,٥٨٥)طالبا وطالبة . وتظهر الاختلالات ذاتها في الجامعات الأهلية حيث تشير الإحصاءات للعام الدراسي نفسه أن عدد الطلبة بلغ ١١٨٩٢يتوزع ٤١٤٩ طالبا وطالبة على الأقسام التطبيقية وبنسبة ٣٤,٨٩ % في حين بلغ عدد الطلبة في الأقسام الإنسانية ٧٧٤٣ وبنسبة ٦٥,١١% من إجمالي الطلبة . (١٢)

والجدير بالذكر أن الزيادة في أرقام الطلبة الملتحقين بالكليات النظرية يصاحبها زيادة في أعداد الطلبة المنتسبين الذين يتم إخضاعهم لطرق وتقنيات التعليم العالي التقليدي ، وظهور نسب كبيرة من التسرب والرسوب بين تلك الفئات . (١٣)

٢- وفي الجانب النوعي ، نجد أن اختلالا واضحا يبرز في جوهر النظام التعليمي الجامعي ومعطياته ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قراءة المعطيات التالية :-

٢ -١ -سياسات القبول : -

٢-١-٢ من الواضح لكل دارس لتطور التعليم بعامة والتعليم العالي الجامعي بخاصة أن سياسة الباب المفتوح هي السياسة المعتمدة لكل المؤسسات التعليمية بدءا بالمدرسة وانتهاء بالدراسات الجامعية، ولم يظهر تحديدا دقيقا يقيد القبول ويوجه الأفواج المتنامية من التلاميذ والطلبة في مراحل التعليم ا لمختلفة توجيها يحقق النفع لهم و للتنمية وسوق العمل .

٢-١-٣ " أن سياسة القبول المعتمدة هذه غير المبنية على رؤية واضحة لآفاق التطور واللاحق للمجتمع ودون توجيهه ، أدت إلى زيادة الالتحاق في ا لتعليم الثانوي العام ، وأدت إلى حصول أعداد كبيرة من الطلبة على شهادة الثانوية العامة ودفع بهم إلى التوجه نحو الالتحاق بالتعليم الجامعي معتبرين ذلك حقا مشروعا لهم يجب أن يحصلوا عليه ، وتحت هذا الضغط الاجتماعي وفي ظل عدم وجود بدائل أخرى ، وغياب الرؤية الواضحة ، يتم قبول أعداد كبيرة من الطلبة تفوق القدرة الاستيعابية للكليات والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة فيها ، مما ينعكس سلبا على مستوى التعليم ونوعيته. (١٤)

٢-١-٤ رغم التوسع الكمي في أعداد الطلبة لنه لم يرافقه زيادة في مخصصاته المالية وفي هذا المضمار، يشير سيف العسلي (١٩٩٧) إلى أن الزيادة في

أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات لم ترافقها زيادة موازنة في التمويل ، فحصة التعليم تبلغ (١٥%) من النفقات العامة و(٥%) من الناتج المحلي ، وحصة التعليم الجامعي الموازية لا تتجاوز (١٠%) من إجمالي الموارد المخصصة للتعليم ، ومعظم هذه المخصصات تذهب إلى النفقات الجارية والقليل منها إلى النفقات الاستثمارية مما يؤدي إلى نقص في المعامل والمكتبات ومتطلبات البحث ...الخ . يضاف إلى ذلك تبذير وإسراف في الإنفاق نظرا لعدم وجود معايير محدده تنظم عمليات القبول والتدريس والامتحانات (عدم انتظام للدراسة) ... الخ . مما يجعل تكلفة الطالب ترتفع إلى (٢٥,٠٠٠) ريال يمني وهي تكلفه عالية بالنسبة لما يقدم من خدمات . (١٥)

٢-١-٥ وعلى ذات القدر من الاختلال ، تبرز فجوة واضحة بين سياسات التعليم الجامعي وبين سياسات التوظيف في مؤسسات الدولة والمجتمع في القطاعات المختلفة ، وبما يفضي إلى بروز ظاهرة البطالة بين الخريجين وهي ظاهرة عربية وليست فقط يمنية. .وهكذا يمكننا القول أن جامعاتنا تعتبر امتدادا تقليديا للجامعات الأخرى في الوطن العربي، دون مراعاة لخصائص المجتمع اليمني وبالتالي فهي لا تستطيع التفاعل مع مجريات الأمور في المجتمع وسوق العمل ، إضافة إلى نمطية التخطيط والبرامج الدراسية السائدة ونظم القبول والترقية والتعيين وغيرها ، مما ترتب على ذلك جمود وشكلية النظم والإجراءات الإدارية وعدم مرونتها بما يتناسب والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بالتعليم الجامعي . (١٦)

من هنا يجد القارئ لواقع مخرجات التعليم الجامعي أن أعداد الخريجين تتزايد عاما بعد عام،إلا أن نسبة التحاقهم بالعمل تشكل نسبة ضئيلة جدا مما يؤثر سلبا على خطة الدولة للإصلاح الإداري والمالي ، ويسبب مشاكل اجتماعية على الأسرة اليمنية .فالأرقام تشير إلى أن عدد الخريجين ازداد من (٢١٠٠) عام ١٩٩٠ إلى (٢٠الف) عام ١٩٩٩ ، وعلى هذا الأساس يمكن أن يصل عدد الخريجين عام ٢٠١٥الى حوالي (١٥٠) ألف. (١٧)

وبتفاصيل أدق ، تشير بيانات الخدمة المدنية إلى أن فرص العمل المتاحة أمام خريجي الجامعات محدودة ، فعلى سبيل المثال تقدم لطلب التوظيف ١٥٤٢٥ من الذكور والإناث خلال

فترة التسعينات حتى نهاية يونيو ١٩٩٩، وجميعهم يتنافسون على ٨٦٠٠ وظيفة متوفرة ، أي أن هناك ما يقارب ٦٨٢٥ متقدم ومتقدمة سيقفون في قائمة الانتظار لأعوام قادمة . (١٨)

هذا الوضع هو الشبح المخيف الماثل أمام المتخرجين من الجامعات والذين هم على وشك التخرج بشكل خاص ، وأمام الاقتصاد الوطني بتكدس البطالة بأنواعها . (١٩)

ولعل من الأسباب المؤدية لتنامي ظاهرة البطالة ، هي تلك المتصلة باختلال التوازن بين أعداد الملتحقين بالكليات النظرية والتطبيقية ، وتتحدد تلك الأسباب بالآتي : (٢٠)

- أن احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم العالي تتركز في قطاعي التعليم والصحة (أطباء وفنيين) وبعض مجالات الإدارة والسكرتارية والخدمات كالفندقة وخدمات الصيانة والإنتاج الصغير وهي مجالات تشغل العمالة الوافدة نسبة كبيرة منها فيما يتركز القبول في التعليم العالي في كليات الشريعة والقانون ، والاقتصاد ، والاجتماع وهي مجالات احتياجات سوق العمل إليها محدودة في الوقت الراهن والقريب .
- أن نظم التوظيف والأجور والترقي تهمل المؤشر التعليمي ولا تقيم وزنا لأفضلية المستوى وترتيب الدرجات عند التوظيف والترقي ، ولا توجد اجرية ملموسة تميـز المتعلم عن سواه.. هذا الوضع يدفع الطلاب نحو التعليم الأسهل والأهم الشهادة لا المعرفة ، طالما والأسرة تريد كذلك والمجتمع لا يفرق بين من أجتهد وأحسن وبين من اكتفى بالنتيجة ولو عند حدها الأدنى .

٢_٢ : _البحث العلمي : -

يلاحظ الدارس المدقق لواقع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والجامعي ، أنه يعاني من وهن ويبدو عليه العجز وعدم القدرة على التفاعل مع متطلبات البحث العلمي ، والاتجاه باقتدار نحو إنجاز بحوث ودراسات تسهم بفاعلية في معالجة ما ينبغي معالجته ، وتنمية وتطوير ما ينبغي تنميته وتطويره ، والتأسيس الجديد لا بد منه لخدمة التنمية والمعرفة والعلم وصياغة التقدم في مجالات وميادين التقدم المختلفة والكثيرة .. ولعل السبب في ذلك أن النظرة للبحث العلمي لم تصل في مرحلة من المراحل إلى درجة المحورية والأساس في صناعة القرار وصياغة أدوات وأسباب التقدم والتغيير في شتى مناحي الحياة ومناشطها المختلفة .. ويظهر هذا التجاهل لدور البحث العلمي في غياب رعاية مؤسسات البحث وتنمية هياكله وتنشيط وظائفه ، وتفعيل دوره وتوجيهه في الاتجاهات التي تخدم التنمية وتحقق الأهداف والغايات المأمولة في التغيير والحياة الأكثر استقرارا ورخاء .

وبإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة حظي البحث العلمي بعامة بعناية نظرية واضحة حين أفرد للتعليم العالي والبحث العلمي وزارة في تشكيل أول حكومة بعد الوحدة . بيد أن هذه العناية لم تدم وغابت الوزارة عن التشكيل الحكومي في ١٩٩٤م . واستمرت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي دون رعاية رسمية واستراتيجية توجه أنشطتها في الاتجاه الذي يفعل دورها ويربطه بحركة التنمية والمجتمع إلى حين أعيد النظر بالوزارة ودخلت في تشكيل الحكومتين الحالية والسابقة ، وبدأت العجلة تدور ، واستنادا إلى الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١/٢٠٠٥م ، يمكن القول أن البحث العلمي حظي (نظريا) بجملة من السياسات والإجراءات التي نصت عليها ، مثل الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات العلمية والتكنولوجية ، مع ضرورة التنسيق مع قطاعات الإنتاج والخدمات في الاقتصاد الوطني بتشجيع ودعم البحث العلمي ونشره لتحقيق استفادة المجتمع منه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتأمين الحوافز اللازمة له ، وتشجيع إنشاء مراكز الدراسات والبحوث الاستشارية لخدمة أجهزة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع عموما .(٢١)

ومع هذا كله لاتشكل ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي سوى نسبة ضئيلة من الميزانية العامة للدولة ، إذ أن نصيب البحث العلمي فيها جملة أصفار كسرية لاتصرف في دعم البحوث ولافي تمويلها وعلىالرغم من الإدراك النظري لمخاطر هذا الإهمال تؤكد السنوات الإصرار عليه.(٢٢)

والناظر في واقع الحال لا يرى على الأرض ولا في الأفق تحولا نوعيا يبشر بإحداث نقلة تفضي إلى دفع البحث العلمي إلى الأمام فمراكز البحوث والدراسات تعاني من أزمات حقيقية في تمويل برامجها ومشاريعها البحثية فموازناتها لا تتضمن بنودا خاصة بالبحث العلمي إلى نهاية التسعينيات حيث حدث استثناء باعتماد عشرة ملايين ريالا سنويا للبحث التربوي ضمن موازنة مركز البحوث والتطوير التربوي بحسب إفادة شفوية من إدارة المركز وبعض الباحثين .

وتقيم مسودة إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي أوضاع البحث العلمي على النحو التالي:

" أن معظم البحوث التي تجري على مستوى الجامعات لا تلامس القضايا والاحتياجات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية اليمنية أكثر من كونها تهدف إلى تلبية شروط الترقي العلمي لأعضاء هيئة التدريس في هذه المؤسسات (٢٣) ، وتضيف المسودة كما تفتقر الجامعات إلى الأدوات المحفزة للبحث العلمي الذي يلبي احتياجات المجتمع ويشكل رافدا مضافا للدخل بالنسبة لمؤسسات الجامعات . (٢٤) وتجدر الإشارة أن اهتماما واضحا بدأ يظهر

في بعض الجامعات بالبحث العلمي وشرعت بتأسيس مراكز للدراسات والبحث العلمي ، وتأتي جامعة عدن على رأس الجامعات اليمنية وتتصدرها لاحتوائها على عدد كبير من المراكز المتخصصة في مجالات التنمية وجوانبها المختلفة، والمناشط العلمية والمعرفية العديدة . ويمكن الرجوع إلى دليل جامعة عدن لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن .

وبدأت جامعة تعز تسير في ذات الدرب ومثلها جامعة صنعاء والحديدة .. ولكنها بدايات ضعيفة وغير مؤسسة على قاعدة واضحة ورصينة من الصلاحيات والإمكانيات . ويحسب لجامعة تعز ، اهتمامها بالبحث العلمي في جانب البيئة وحرصها على عقد مؤتمر علمي سنوي يناقش شئونها ويدعى له أساتذة وباحثين من أهل الاختصاص داخل الوطن وخارجه ، علاوة على إنجازها بحثا ميدانيا عن الاختلالات في الاختبارات المدرسية العامة .

ومع تقديرنا للومضات التي بدأت تلوح إلا أنها لا تشكل أفقا يمكن قراءته على أنه يقظة حقيقية أدركت ضرورة الالتفات إلى البحث العلمي والاعتماد عليه في رسم السياسات وصناعة القرارات ، وصياغة المستقبل التنموي والعلمي على طريق السير نحو الغد المقتدر الذي يضع اليمن أرضا وإنسانا في الموضع الذي يستحقه ويتناسب وحجمة الحضاري والإستراتيجي.

٢_٣: أعضاء هيئة التدريس : -

بدأت الجامعات اليمنية بأرقام متواضعة من أعضاء هيئة التدريس اليمنية ، واعتمدت اعتمادا كاملا على الأشقاء العرب في تأسيس جامعتي صنعاء وعدن ، وسارتا على طريق طويل إلى حين بزغ فجر جديد في ٢٢ مـــ١٩٩٠م ـــايـــو ، والذي حمل معه أفقا جديدا في ميدان التعليم العالي والجامعي بإنشاء أكثر من جامعة إلى أن وصل عددها سبع جامعات حكومية كما أتيح للقطاع الخاص الاستثمار في هذا النوع من التعليم فتأسست جامعات أهلية بلغ عددها تسع جامعات إلى لحظة إعداد هذا البحث . وتبعا لهذا التوسع تنامى عدد أعضاء هيئة التدريس حتى بلغ في العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م في كل الجامعات الحكومية والأهلية ٣٨٤٦ عضوا ، وتبلغ نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والأهلية معا ٤١: ١. (٢٥)

والجدير بالذكر أن الجامعات الأهلية تعتمد اعتمادا أساسيا على هيئات التدريس بالجامعات الحكومية . ويشكل الاعتماد على هيئة التدريس المساعدة من الماجستير والشهادة الجامعية أساسا حيث تمثل هذه الشريحة ٢٤% من جملة أعضاء هيئة التدريس وتظهر الصورة بجلاء حين نقرأ البيانات الإحصائية التي تفيد أن عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأهلية من الجامعات الحكومية من غير المتفرغين بلغ "٦٦٠" أي بنسبة ٨٧,٤% من مجموع أعضاء هيئة التدريس البالغ إجمالا ٨٤٢ عضوا . (٢٦)

وبالمقابل فإن الجامعات الحكومية رغم النمو الهائل باعداد أعضاء هيئة التدريس إلا أنها لا تزال تعتمد على هيئة التدريس المساعدة حيث تبلغ نسبتها ٤٦,١% من إجمالي الهيئة التدريسية الأساسية والمساعدة بواقع ١٦٨٠عضوا مساعدا . (٢٧)

وتتركز أعلى نسبة من أعضاء هيئات التدريس في جامعتي صنعاء وعدن ، هذا وفي حين لا تزال الجامعات الخمس الأخرى تعتمد كثيرا على هيئات التدريس المساعدة باعتبار أن تأهيل كوادرها على المستوى الكمي والكيفي يحتاج إلى وقت نظرا لحداثة نشأة هذه الجامعات وشحة المخصصات الموجهة للتأهيل . (٢٨)

٢_٤ :_التمويل والإنفاق :- تشير الإحصائيات إلى أن متوسط الإنفاق على التعليم في اليمن خلال الفترة من ٩١ - ١٩٩٧م بلغت حوالي ١٨% من إجمالي الإنفاق العام ، وهو ما يمثل ٦% من إجمالي الناتج المحلي وقد تراجع خلال العامين ٩٧ ، ٩٨م إلى ١٦% و ١٥% على التوالي . (٢٩)

بعبارة أوضح أن إجمالي الإنفاق أرتفع من ٥٥٩ مليونا عام ١٩٩٠م إلى ١٠,٣٢ مليار ريال يمني في عام ١٩٩٩م، ويشكل ذلك نسبة ٢% من إجمالي النفقات العامة للدولة . (٣٠)

وتشير أحدث الإحصائيات إلى ارتفاع في مخصصات التعليم إلى ما يقارب (٢١,٢%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة بحلول العام (٢٠٠١/٢٠٠٢م) مقارنة بنسبة (١٧,٨%) التي كانت مخصصة لقطاع التعليم في الأعوام السابقة . أما نصيب الجامعات اليمنية من الموازنة العامة للدولة فيتراوح ما بين (٢,٨%- ٣,٨%) . (٣١)

وعلى مستوى الإنفاق بالجامعات الحكومية تشير بيانات الإنفاق ، أنها بلغت (١٢,٧) مليار ريال معظمه مخصص للنفقات الجارية ولم يحظ الجانب الاستثماري سوى بـ (٢,٧%) برغم أن هناك خمس جامعات تحتاج إلى توسيع منشآتها وتأهيل كوادرها العلمية . (٣٢)

والمؤسف أن ثلاثة أرباع هذا الإنفاق أجور ومرتبات وربعه فقط موجه للاستثمار والتجهيزات والمشتروات والبحوث ، في وقت الحاجة ماسة للعناية بالجوانب النوعية للتعليم العالي من إعداد الكادر التدريسي وتوفير الوسائل الحديثة وتشجيع البحث العلمي ، وهي إشكاليات كابحها الأول شبح الموارد وسوء استخدام المتاح منها . (٣٣)

وبقراءة المؤشرات الخاصة بنمو عدد الطلبة الملتحقين بمختلف المراحل الدراسية ، تبرز مشكلة الإنفاق جلية وماثلة للعيان ، حيث يتطلب استيعاب هذا النمو تنامي مماثل في الموازنات ومستوى الإنفاق على التعليم. ولتوضيح الصورة نقول إذا ما رغبت اليمن الوصول بنسبة طلاب التعليم العالي إلى معدلاتها في الدول النامية متوسطة الدخل فإن ذلك يتطلب رفع نسبة الإنفاق

حيث ووفقا لمؤشرات عام ١٩٩٨م فإن عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي ٦٣٣ ألف طالب وطالبة وهو رقم يزيد ٤ مرات ونصف على الرقم الفعلي ، وعند معدلات الإنفاق الفعلية فالمفترض الوصول بالإنفاق على التعليم العالي وحده إلى أكثر من ١٥% من الموازنة العامة ، أما عند معدلات الطلاب في التعليم العالي في الأردن والمغرب أو مصر لتضاعف المبلغ وأصبح ما يعادل ربع الموازنة ككل لعام ١٩٩٨م للتعليم العالي وحده ، أما وفق معدلات الإنفاق على التعليم العالي في البلدان النامية (من دون الدول الأقل نموا) فإن العبء يتضاعف إلى مبالغ فوق طاقة موارد الدولة المالية وتتضاعف حد الاستحالة أن تحركت كل مشكلات وهموم التعليم الكمية والكيفية في كل المراحل التعليمية . (٣٤)

ويضيف المصدر وحتى عند معدلات الإنفاق السائدة على طالب التعليم العالي ومعدلات نمو الالتحاق بالتعليم العالي خلال التسعينيات والتي بلغت حوالي ٩% سنويا بين ١٩٩٠م و ١٩٩٨م فإن حجم العبء المالي على التعليم العالي سيصل في غضون عقد من الزمان إلى حدود كامل الموازنة الراهنة للتعليم بكل قطاعاته ، وتتضاعف بضع مرات عند المعدلات العربية أو المتوسط العالي للإنفاق على التعليم العالي في منتصف التسعينيات أي بعد عشر سنوات . (٣٥)

٣ - مؤسسات التعليم التقني وكليات المجتمع : -

في سياق التوسع في مؤسسات التعليم العالي ، من جانب ، وتوسيع الخيارات لمخرجات التعليم الأساسي والثانوي من جانب آخر ، وتخفيف الضغط على الجامعات من جانب ثالث واستجابة لمتطلبات التنمية لكوادر مؤهلة في تخصصات مهنية وتقنية في مستويات تأهيل شبه ماهرة وماهرة من جانب رابع ، كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات والخطاب السياسي للقيادة السياسية والحكومية ، فقد تم التوسع في المعاهد والمراكز الفنية والمهنية ، وبلغ عددها (٥١) معهدا لجميع الجهات منها (٣٨) مركزا ومعهدا تابعة لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني و(٧) معاهد تقنية تعمل بكامل طاقاتها الاستيعابية ما عدا (المعهد التقني الزراعي) الذي لا زال تحت التأهيل بينما بلغ عدد المعاهد التقنية التابعة للوزارات (١١) معهدا (المعهد الوطني للعلوم الإدارية ، ومعهدي الصحة بصنعاء وعدن ، المعهد العالي للإرشاد ، المعهد العالي للقضاء المعهد العالي للتربية الرياضية والبدنية ، معهد المواصلات ، معهد الطيران المدني معهد الكهرباء، المعهد المالي ، والمعهد الإعلامي) إلا أن معظم هذه المعاهد لا تعمل بكامل طاقاتها الاستيعابية أو العمل على تحويل برامجها إلى دورات قصيرة تنشيطية لرفع مستوى كفاءة موظفيها . (٣٦)

بمعنى من المعاني أن معظم هذه المعاهد لا تسهم في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم قدر استجابتها لمتطلبات الجهات التي تتبعها ، وبما يجعلها لا تعمل وفق مساقات التعليم العالي على قاعدة سياسة تعليمية توجه مؤسسات التأهيل وتنمية الموارد البشرية ، وهكذا تكون طاقاتها الاستيعابية غير مستثمرة بحدودها القصوى ، وهذا الوضع دفع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى تضمين مشروع استراتيجيتها وقانون التعليم الفني والمهني نصوصا واضحة تقضي بتبعية كافة المعاهد للوزارة وإخضاعها لسياسة التعليم الفني والتدريب المهني وفي ضوء التوجه العام للدولة والحكومة في تنمية الموارد البشرية ، بعامة ،والكوادر ذات التأهيل الوسطي بخاصة . واللافت للانتباه ، انه وعلى الرغم من هذا الاهتمام النظري وحماس التوجه العام للدولة تجاه التعليم التقني إلا أن قدرته الاستيعابية لا تزال متواضعة إلى حد كبير ولا يمثل نسبة تذكر في سياق امتصاص مخرجات التعليم الأساسي والثانوي ، مع أن الوزارة المعنية استهدفت في خطتها الخمسية التوسع في إنشاء المعاهد ، وعكست ذلك الخطة الخمسية الثانية للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٥ م ،وبلغ عدد المشاريع المستهدفة بالخطة "٦٠مشروعا " يتوزعون بحسب المجال والمستوى التعليمي إلى :-

١- ٢٢معهد زراعي وبيطري ، يتوزعون على ١٤ معهد زراعي ، و ١٤معاهد بيطرية مدة الدراسة

(٣) سنوات بعد الأساسي ، بالإضافة إلى (٣) معاهد تقنية زراعية و(٢) بيطرية بعد الثانوية .

٢-١٠ معاهد تجارية منهم (٦) معاهد مهنية (٣) سنوات بعد الأساسي و(٤) معاهد تقنية بعد الثانوية .

٣_ (٢٥) مركز ومعهد صناعي يتوزعون إلى (١٢) مركز ، و(١٢) مركز ومعهد بعد الأساسي مدة الدارسة ، سنتين وثلاث سنوات على النحو التالي:

٤_ إنشاء معهدين للفندقة والسياحة بعد الثانوية ،(٣٧)

ويتوقع أهل الاختصاص أن تعمل المعاهد التقنية على امتصاص جزء كبير من مخرجات التعليم الثانوي التي لا تحظى بالقبول في الجامعات التي يقدر عددها سنويا بنحو .ألف طالب وطالبة تقريبا (٣٨) .

وتفصل مسودة استراتيجية التعليم العالي ما سبق على النحو التالي : وبجانب كليات المجتمع المتوسطة _ أنشأت الحكومة اليمنية نحو "١٢، مركزا للتدريب والتأهيل المهني وتستوعب هذه المراكز نحو(٣٢٤٦) طالبا وطالبة ، أنشأت الدولة نحو (٢٠) معهدا للتدريب

المهني بطاقة استيعابية بلغت نحو (٤٨٠٣) طالبا وطالبة وإضافة إلى هذا فهناك نحو سبعة معاهد فنية بطاقة استيعابية تقدر بنحو (٢٠١١) طالبا وطالبة . وتهدف هذه المراكز والمعاهد إلى إكساب خريجيها عددا من المهارات الحرفية الهامة التي تحتاج إليها أسواق العمل في العديد من المجالات . إضافة إلى ما ورد أعلاه توجد كليتين للمجتمع في كل من صنعاء وعدن وتقدم هذه الكليات مساقات دراسية على مدى (٣) سنوات وتركز البرامج الدراسية فيها على الجوانب الفنية والتطبيقية وخاصة في مجالات تقنية المعلومات ، التصاميم والبرامج الحاسوبية ، إدارة الأعمال ... الخ . وقد تم إنشاء هذه الكليات قبل نحو ثلاثة أعوام،وقد أنشئت كلية أخرى متوسطة في مدينة عبس بمحافظة الحديدة قبل عامين (٣٩).

وهكذا يمكننا القول أن مؤسسات التعليم العالي ، تعاني من قصور واضح في قدراتها على تلبية الطلب الاجتماعي ، ومواكبة المتغيرات ومتطلبات التنمية ، وبما يجعلها في جانب من أدائها تسهم في إنتاج بطالة مؤهلة ، وفيما يلي نقف بشيء من التركيز على أهم الاستخلاصات التي خرجنا بها من كل ما سبق وهـــــي:- في ضوء ما سبق يمكن القول : أن واقع التعليم العالي يعاني قصورا واضحا في البنى التنظيمية والتشريعية ، في الإدارة والتخطيط ، في المدخلات والمخرجات ، ويعكس نفسه على عدم قدرة النظام على الوفاء بمسؤولياته . هذا القصور يمكن التعرف عليه عبر مدخلين : الأول طبيعة النظام وعلاقته بمؤسسات التنمية ومجالات العمل والآخر : التعرف على مظاهره وأسبابه . أما المدخل الأول ، فتمكن دراسته من خلال علاقة التعليم العالي بالمجتمع . وتبرز من المدخل الأول الملامح الآتية :

أ- غياب النظرة إلى التعليم بوصفه نظاما فرعيا ، يدور في نظام كلي يتفاعل معه ، ويتأثر بمعطياته ، ويؤثر فيه بجوانب طبيعة المخرجات التي يصدرها إلى المؤسسات في الدولة والمجتمع . ومن ثم أدى الغياب إلى غياب واضح لسياسات التعليم العالي وغياب الأجهزة القائمة عليه ويظهر هذا واضحا في :

١- غياب الإدارة العليا للتعليم العالي بإلغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لفترة طويلة ، وهي الآن تعمل من نقطة البداية وتحتاج إلى وقت طويل لتتمكن من السيطرة الإدارية والفنية على مؤسسات التعليم

٢- غياب مسؤوليات التنفيذ والمتابعة للرؤى المطروحة في برنامج الحكومة وخطتها الخمسية .

٣- فسح المجال للاستثمار في التعليم العالي مع غياب القاعدة الفلسفية والتشريعية ، والقناة المنظمة والمواجهة للتعليم . هذا الغياب يعني

بالمحصلة غيابا حقيقا للرؤي الموحدة عند الناشئة والشباب المستهدفين ببرامج مؤسسات التعليم العالي ، فكرا وسلوكا علاوة على الأخطار الناتجة عن تعدد مصادر إنتاج الشهادات ، وما يمثل من تباين في نوعية الكوادر التي تتخرج في هذه المؤسسات إلى سوق لا يحتاج إليها .

ب- ضعف تفاعل التعليم العالي مع البيئية المحيطة ومتطلباتها ؛ وهذا يعني : التوقف عن حركة جدل يفترض أن تتم بين وظائفه الأساسية ، ووظائف المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بهذه الوظائف بحلقاتها المتنوعة (مدخلات ، عمليات ، ومخرجات) وبصياغة أخرى يمكن القول : إن التوقف عن الحركة يعني توقفا موقتا للتوازن بين النظام الفرعي المتمثل بالتعليم العالي في الوظائف والعناصر المكونه له ، والنظام الكلي في البنية والتفاعل والحوار .

وفي جانب المدخل الثاني المتصل بالتعرف على مظاهر القصور وأسبابه تبرز الملامح آلاتية :

١- غياب التواصل في التخطيط والمنهجية بين التعليم العالي والتعليم العام الأدنى بمراحله المختلفة ، بما أظهر التعليم العالي الذي يمثل قمة الهرم التعليمي ، كقمة محكومة بما دونها من مستويات ، تتقبل مخرجاتها وتستقبلها بخصائصها ومشكلاتها الناتجة في مراحل التعليم العام ولا تملك إزاء ذلك إلا التعامل معها واستيعابها ، لتزداد – في ظل الفراغ الذي تعيشه مؤسسات التعليم العالي – نموا وتعقيدا ومن ثم خطورة على المؤسسات والمجتمع .

٢- ضعف البرامج والطرائق في عملية الإعداد ؛ حيث يتم إعداد الشباب في معظم مؤسسات التعليم العالي داخل قاعات مغلقة ، وفي معامل ومختبرات دون قيام أدنى حد من الاتصال والتواصل والتنسيق مع مجالات العمل التي يتم الإعداد لأجلها .

٣- ضعف الترابط بين عملية الإعداد وطبيعة الواقع وظروفه ومشكلاته ، لأن ما يجري في الواقع وما تعانيه مجالات العلم من أغراض وحقائق تختلف كثيرا وإلى حد بعيد ، عما يجري داخل البيئات المصنعة من عمليات وأنشطة تأهيلية ، تختلف كما ونوعا

مع البيئات الطبيعية مهما بلغ مدى الإتقان في التكوين والإخراج وصناعة التشابه والمواءمة .

وينتج عن هذا الضعف :

أ- حرمان اكتساب الطلاب لخبرات علمية تساعدهم في مستقبلهم العملي بعد التخرج ، وتجعلهم أكثر قربا من البيئة الحقيقية لدراستهم واختصاصهم .

ب- ضعف قدرة الشباب عند تخرجهم – متى ما أتيح لهم الالتحاق بوظائف – على الوفاء بمتطلبات العمل الذي التحقوا به بكفاءة ويظهر هذا بجلاء في قول بعض الشباب " انهم في خضم الواقع العملي قد يكتشف الواحد منهم أنه أضاع عمرا بلا طائل بين جدران الجامعة أو المؤسسة التعليمية العالية ؛ نتيجة لما يشاهد ويعايش من بون شاسع بين خبرات وحقائق على ميدان العمل ، وما تلقاه في دراسته . ويظهر مثل هذا القصور في لجوء بعض جهات العمل – متى ما كانت بحاجة إلى أيد عاملة – إلى إخضاع الشباب المتخرج للتدريب وإعادة التأهيل ؛ لتحقيق مواءمة بين المتخرج وميدان العمل .

الخلاصة : -

نخلص مما سبق أن التعليم العالي يعاني عزلة مركبة عن المجتمع والتجديد ، وأن عزلة مؤسسات التعليم العالي تؤدي إلى الإبقاء على محتويات برامجها التعليمية في عزلة عن متغيرات الواقع ومتطلباته في التغيير والتطور والتنمية . وهذا يعني بعبارة ومعان أخرى ، بعد هذه المؤسسات عن دورها الحقيقي في خدمة التنمية والمجتمع ، والذي يظهر في تشكيل المخرجات في نسيج متناقض بين القوة والضعف ،والغث والسمين ، تبعا لقوة هذه المؤسسة أو ضعف تلك .

إن هذه المخرجات على هذا النحو من الأعداد تعكس – مع جملة الواقع الذي تعيشه مؤسسات التعليم – ضعف بنية التعليم العالي المعززة بالتشريع والإدارة العلمية،والتخطيط المرن.

إن الخروج من هذا الواقع وكسر هذه العزلة مسالة ملحة ، لنتجاوز بالتعليم العالي حالة الركود وندفعه إلى واقع أفضل ، في ظل التحديات الضخمة التي تقف بقوة وقسوة أمام الدول الأقل نموا والتي تعد اليمن واحدة من أكثرها حاجة إلى أسباب النمو

والتطور . وفي المحور آلاتي نجتهد في وضع رؤية في هذا المضمار بشكل أو بآخر . نسال الله أن نكون قد وفقنا.

ثالثا :(الرؤية المستقبلية) اتجاهات الإصلاح والتطوير

في ضوء الواقع الذي شهدناه في المحور السابق ، وفي ضوء التحديات والمتغيرات التي يشهدها العالم فيما يتعلق بالثورة العلمية والتقنية التي تتسارع ابتداء من الربع الرابع الأخير من القرن الماضي، يصبح المستقبل مصدر قلق يشغل بال عموم الناس وتفكيرهم بمختلف مواقعهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية والمهنية. وتتفاوت نسب الإحساس بالقلق بتفاوت التأثير ومستواه ، ويبقى رغم ذلك المستقبل هو الهم المشترك للجميع، التعامل مع هذا الهم بمسؤولية هي الخطوة الأولى نحو الإصلاح والتطوير . ونقطة الانطلاق تبدأ من وجهة نظرنا باعتماد صياغة دقيقة لرؤية منهجية وموضوعية تعمل على إصلاح الواقع وتطويره ، لتأهيله لنقلة نوعية تجعله أكثر قدرة على التأثير والفاعلية ، من هنا نتصور اتجاهات نعتقد قدرتها على الإسهام في الإصلاح والتطوير، نسوقها وفق النحو الأتي :

أولا : اتجاهات الإصلاح :

ونقصد بها تلك الاتجاهات التي يمكن لها التعامل مع واقع التعليم العالي ومعالجة إختلالاته في البنية الوظيفية والهيكلية والإدارية والفنية ، ومن ثم تحقق قدرا من التأثير الفاعل في إعادة تشكيل البنية والوظائف على أرضية واضحة ومحدودة المعالم والآفاق ويمكن رؤية ذلك في ما يلي:

١ - الأهداف وسياسات التعليم العالي :

تحصيل حاصل القول : إن التعليم العالي يفتقر إلى وعاء يحتوي على الأهداف والسياسات في هيكلية ويحفظها في قنوات تبثها على نحو منهجي مدروس ومعتمد على وسائل فنية وإدارية مرنة ، تحقق الوظائف والأهداف التنموية المناطة بها، هذا الغياب لهذه الآلية أفضى إلى غياب المعنى بمتابعة التأصيل والتشريع ، وبناء الأطر المنظمة للتلازم التام بين حيوية الوجود للبنيتين المنظمة والعاملة للتعليم . من هنا يمكن القول : إن واقع الإصلاح ومتطلباته يفرض علينا البدء بخطوات جادة في تحديد الأتي:

١ -١ الأهداف والسياسات التعليمية :

في جانب الأهداف والسياسة التعليمية يمكن القول: إن ما جاء به قانون سنة ١٩٩٢ بشان التربية والتعليم يصلح أن يكون أساسا لعمل منظم ، يعتمد عليه في تحقيق الإصلاح ومن ثم التطوير . كما نرى في تحديدات مؤتمر اليونسكو لعام ١٩٩٨ إطارا يمكن الاستفادة منه فهو

يعد خلاصة لجهد إنساني كان لبلادنا حضورا فيه. علاوة على ضرورة التنبه إلى صب هذه التحديدات في قوالب الخصوصية ، والقيم المشكلة للهوية اليمنية في دوائر انتمائها المتدرجة (الوطنية ، القومية ، الإسلامية ، الإنسانية) ، بوصفها دوائر مفتوحة أمام بعضها في نسيج متناغم غير متناقض، يقبل المنسجم مع تكوينه ويرفض الشوائب ويلفظها .

نعود إلى هذه التحديدات في مساق الأهداف ونسوقها اعتمادا على عبد الدائم مع بعض التصرف على النحو الأتي:

١ -١ -١ الأهداف الكبرى الأساسية :

- تطوير الكفاءات والقدرات اللازمة لاكتشاف المستقبل .
- الإسهام الفاعل في حل المشكلات الكبرى (الفقر ، والجوع ، والمياه، الفروق الطبقية والبطالة ، والتهميش والعزل . وتلوث البيئة...الخ).
- الاضطلاع بما أطلق عليه "تعليم التعلم من جانب وتعليم المبادرة من جانب أخر، والعناية بتكوين الاتجاهات اللازمة للإسهام في حياة العصر إسهاما مبدعا.
- إخلاص التعليم العالي لرسالته الثقافية والأخلاقية ،ولتحقيق الاعتناء المتبادل بينهما(٤٠)

١-١-٢ السياسة التعليمية :

في ضوء هذه الأهداف والأهداف المحددة في قانون التعليم عام ١٩٩٢.يمكن رسم اتجاهات السياسة التعليمية وفق الأتي:

الاتجاه الأول: اتجاه التشكل العقدي والثقافي، والانتماء لليمن والأمة أرضا وإنسانا وحضارة وتاريخا.

الاتجاه الثاني: التنويع والتوسع في التعليم العالي التقني والمهني الذي يتبع الثانوية العامة ، وبنظام دراسي متعدد لإتاحة الفرص للطلاب بحسب ظروفهم وحاجاتهم ،وكذلك لتلبية حاجة السوق ومتطلبات التنمية لكوادر متنوعة في مستوى التأهيل ودرجته.

الاتجاه الثالث: ربط البرامج التعليمية بالبيئة ومتطلبات السوق والتنمية،وتجديد مادتها وفق المستجدات والمتغيرات الناتجة عن الثورة العلمية والتقنية .

الاتجاه الرابع: فتح مجالات التعليم المستمر،وببرامج تدريبية متنوعة، تستوعب الإستعدادات المختلفة للمتعلمين وبمستويات تدريب متنوعة ، تستوعب الإستعدادات المختلفة للمتعلمين وبمستويات تدريب متعددة، ومتدرجة.

الاتجاه الخامس: تأسيس قاعدة علمية وتعليمية للمعلومات ، تقود إلى تمكين التعليم العالي من تحقيق أهدافه في التنمية ، وخدمة المجتمع وتنشيط البحث العلمي وتفعيل دوره .

الاتجاه السادس: إغلاق سياسة الباب المفتوح ، والسعي إلى تنويع التعليم ، على أن تبدأ الخطوة من المرحلة الثانوية ، بتنويعه وتفريعه وجعله مجالات وخيارات عديدة ، تخفف من أعباء التعليم الجامعي، وتشكل مقدمة موضوعية للمرحلة التالية بخياراتها المتنوعة المتعددة.

٢- تحديد وظائف التعليم العالي :

جاءت وظائف التعليم العالي في سياق الأهداف والسياسة التّعليمية ،ولا باس من تفنيدها- هنا-من كتابات منشورة،مثل كتابات نادر فرجاني في المستقبل العربي،ونسوقها كما يلي(٤١):-

أ- تشكيل الصنوف الأكثر رقيا من رأس المال الإنساني : يضطلع التعليم العالي بدور محوري في هذه الوظيفة ، بل أن مساهمة التعليم العالي في بناء رأس المال الإنساني تتعاظم مع بقاء صنف رأس المال.

ب- الإسهام في تكوين رأس المال الاجتماعي : ويأتي هذا من خلال تشكيل التوجهات الاجتماعية والمعارف والقدرات ، والذي يشارك فيه العديد من الأنظمة التعليمية والمؤسسات الاجتماعية المكونة نسق التنشئة في المجتمع.

ج- الإسهام في التأسيس للثروة المجتمعية من المعارف والقدرات المتطورة . وتمثل هذه الوظيفة أهمية خاصة ، كونها تتعامل مع عماد التقدم في القرن الحاد ي والعشرين.

د- تطوير رأس المال الفكري ، والحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها ، أي بناء رأس المال الثقافي من خلال البحث وأعمال الفكر .

هـ- تطوير المجتمع علميا وتنمويا: ويأتي هذا من خلال جهود البحث والتطوير التي تجرى في تعاون وثيق مع وحدات قطاع الأعمال العام والحكومة ، المجتمع المدني.

و- تعزيز الخصوصية وتعميق قيم الانتماء مع التأكيد على أهمية الحوار مع الأخر ، والتعامل معه أخذا وعطاء ، وبما لا يقوض الهوية أو يدمر قوائم الذات الحضارية والمعاني الإنسانية في قيم الأمة وتراثها.

ز- توظيف البرامج والأنشطة في تعزيز التعليم لمواجهة العولمة، والتعامل بكفاءة مع ظاهرة البطالة المقنعة والحقيقية ومعالجتها، لكونها تعكس ضعف النظام التعليمي في مدخلاته وعملياته ومخرجاته.

ح- تجسير الفجوة بين مؤسسات التعليم العالي وهيئاته ومؤسسات المجتمع والدولة ذات العلاقة ، من خلال التنسيق لتخطيط يستوعب حاجة هذه المؤسسات ويحترمها.

٣- تحديد سياسات القبول والالتحاق :

من الملاحظ أن مؤسسات التعليم العالي وهيئاته بمختلف مستوياتها،ترسم سياساتها اعتمادا على رؤية اجتهادية،تنبثق من كل منها بعيدا عن التنسيق والتشاور ولو في حده الأدنى . إنها تقوم بتحديد نسب القبول وقدر العدد المطلوب من الطلاب ، ونوع الاختصاصات التي يمكن أن تقدمها وفق تقديراتها ، دون دراسة البيئة المحيطة ومعرفة متطلباتها في مستويات الفرد المتعلم والمجتمع والسوق والتنمية القطاعية والشاملة.

هذا الواقع عكس نفسه سلبا على تخريج أعداد كبيرة من الطلاب إلى سوق لا يحتاج إليهم وإلى مجالات تنموية لا تستفيد منهم ، بما أفضى إلى وجود أكثر من شخص واحد في موقع وظيفي واحد،إذ يعد الفائض من الموظفين لذلك الموقع عبئا عليه بكل المعايير والمواصفات الوظيفية. ومن هنا وجب التنبيه إلى ضرورة ما يأتي(٤٢):

*تحديد ورسم سياسة قبول والتحاق مرنة ومدعومة بالمعلومات الدقيقة تحقق توسيع الالتحاق وتنويع مجالاته في مؤسسات التعليم العالي وهيئاته ترتبط ببنية العصر وتؤدي إلى:

أ- ضبط سياسة الباب المفتوح .

ب- ربط الالتحاق بمعايير ونسب محددة علميا ومنهجيا ، تقود إلى الاختصاصات المطلوبة المحققة لأهداف التنمية والمجتمع ، ومتغيرات السوق وحاجات الشباب.

ج- فتح أبواب القبول لجميع الراغبين على قاعدة التنوع في المجالات والاختصاصات والبرامج الزمنية وفق رؤية تربوية ومنهجية .

د- تحديد السياسة كل عام حسب مدخلات العام ومتغيراته ، والارتباط العضوي بمعلومات وبيانات إحصائية وتخطيطية دقيقة مستقاة من المؤسسات الرسمية والأهلية ، ومراكز الدراسات والبحث والإحصاء.

هـ- وضع ضوابط ومعايير للقبول محكومة بقواعد الأهداف والسياسة التعليمية ووظائف مؤسسات التعليم العالي.

و- تحديد نظام متابعة إدارية وفنية للطلاب ، يستوعب دوره ويعطي معاني الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وأهمية البرامج التي تقدمها في تشكيل الطلاب ورسم مستقبلهم الوظيفي والاجتماعي والثقافي على حد سواء.

٤- تحديد سياسة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي:

أضحى من الأبجديات أن التنمية هي تلك القائمة على قاعدة متنامية من المعلومات تقوم على نتائج البحث العلمي وتؤسس له عبر تغذية راجعة وتضطلع مؤسسات التعليم

العالي بعامة والتعليم الجامعي بخاصة بدور مفصلي في النهوض بأعباء البحث العلمي في اتجاهات ثلاثة :

- بحوث أساسية وإستراتيجية .
- بحوث التنمية ومعالجة المشكلات .
- بحوث الترقية .

وإزاء الركود في برامج البحث العلمي نقترح وضع سياسة للبحث العلمي تؤكد الأتي:

أ- إلزام أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بإجراء بحوث سنوية ، بمعدل بحث لكل عضو هيئة تدريس ضمن برنامج بحث يعد من الأقسام ومجالس الكليات ومجالس الدراسات العليا والبحث العلمي.

ب- إلزام مؤسسات التعليم العالي بإجراء بحوث تتصل بالتنمية ومتطلباتها ، بمعدل بحث واحد على الأقل لكل كلية .

ج- إلزام مؤسسات التعليم العالي بوضع برامج مشاركة مع مؤسسات القطاع العام والخاص المتصلة بمجالات العلم . لتنفيذ أنشطة مشتركة على رأسها بحوث لمعالجة مشكلات تعانيها هذه المؤسسات ، وكذا بحوث تنمية القدرة الإنتاجية والمؤسسية وتطويرها لهذه المؤسسات بتمويل منها أو بتمويل مشترك، حسب ما تقتضيها المنفعة والعائد من البحوث.

د- العمل على نحو برامجي ومؤسسي مرن يحقق الأهداف ويوفر مناخا علميا منشطا للبحث العلمي وموسعا لمجالاته وميادينه.

هـ- تنشيط البحث العلمي من خلال الدراسات العليا والبحوث المختلفة وجمع المعلومات ، إذ يعد كل ذلك أرضية لازمة يقف عليها التعليم العالي في تعامله مع الواقع والمتغيرات ، ويحدد على أساسها مواقعه فيها وقدرته في التعامل معها بأقصى درجات الأمان والدقة ، مما يحقق الانتقال إلى المستقبل بوضوح تام في البرامج والطرائق والأدوات.

٥- الإدارة العلمية والفنية :

تأسيسا على ما سبق يمكن القول : إن مؤسسات التعليم العالي تفتقر إلى التأطير في هيكلية وظيفية وإدارية تتولى :

- رسم السياسات والإستراتيجيات .
- التخطيط لتنمية قطاع التعليم العالي.

- المتابعة والإشراف والتقويم .
- التنسيق بين برامج المؤسسات وأنشطتها .
- رعاية المؤسسات وتقديم المعالجات، بوصفها المرجعية التي لا بد منها ، لتجاوز العثرات وتحقيق الانسجام والتناغم بين المؤسسات والتعليم العالي ، والمجالات التي تتصل ببرامجه وأنشطته ، لتحقيق الغاية المرجوة منه .

ولمعالجة هذا الوضع لا بد من الشروع في الإصلاح باتخاذ خطوات مهمة ، نتصورها على النحو الأتي:

أ- بناء هيكلية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمواصفات الإدارة العلمية الاختصاصية.

ب- تأكيد الاستقلالية والمرونة في الجوانب المالية والإدارية من خلال هيكلة دقيقة ، تنقل المهمات والعمليات بيسر ، وتحقق الانسياب الطبيعي صعودا وهبوطا دون إخلال بالواجبات ، والاختصاصات على أساس موازنة البرامج .

ج- إتاحة الفرصة للقائمين على الأمر والمعنيين به في مؤسسات التعليم العالي ليقولوا ما عندهم ، وفي تحمل مسؤولياتهم الطبيعية في العمليات والأنشطة والتي تمكن من صقل المدخلات وإعداد الكوادر؛ لتكون قادرة على أداء دورها بكفاءة واقتدار.

د - ما سبق يتطلب :

تشكيل إدارة حديثة تكون إدارة للتطوير والتجديد على أساس برامجي علمي ،مؤسسي يرتبط بحاجات المجتمع والسوق ، ويتسق مع متطلبات التنمية وطموحات الشباب تعمل الإدارة من خلاله على إنجاز الأتي :

- الترجمة الواعية لسياسات وأهداف ووظائف التعليم العالي بهيئة تختار وفق معايير الكفاءة والخبرة والقدرة الأكاديمية والمهنية .
- اقتناء التكنولوجيا والاستفادة منها وتوظيفها .
- تجديد التعليم وتجويده.
- السعي إلى توفير إمكانيات مالية ، وتوليد فرص عمل من خلال وضع أسس مرنة لعلاقات مثمرة مستوعبة للمنفعة المشتركة مع مجالات العمل أخذا وعطاء.
- العناية بالبحث العلمي بوصفه القناة الأكثر سعة لتدفق المعلومات والتقنية وإفرازات العصر في الثورة العلمية والتكنولوجية .
- المتابعة المستمرة ، والتقويم المستمر للسياسات والبرامج .

- ربط التخطيط والقبول بسياسات التوظيف الحكومي ومتغيرات السوق وحاجات المجتمع .

٦ - الهيئات التدريسية :

على الرغم من وجود معايير متفق عليها في اختيار أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات ، فإنها معايير تخضع في أحايين كثيرة للتقديرات الشخصية ، والمواقف السياسية والاجتماعية . هذا في جانب الجامعات ، أما في جانب بقية مؤسسات التعليم العالي فهي تفتقر إلى معايير الاختيار والتعيين لأعضاء هيئة التدريس ، وعليه فإننا نرى ضرورة في :

أ- صياغة معايير اختيار أعضاء هيئات التدريس وتعيينهم بمؤسسات التعليم العالي ، لتوفير أفضل الكوادر التي تعين هذه المؤسسات على تحقيق أهدافها .

ب- وضع نظام لرعاية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي يتحقق به الوفاء بميزان الحقوق والواجبات من ناحية ، وحماية المهنة من ناحية أخرى وتطويرها من ناحية ثالثة.

ج- توفير برامج إبداعية لتطوير كادر التدريس علميا وتربويا بنحو مستمر ، تمكنه من وقت لأخر من الإطلاع على المستجدات في عالم التربية والتعليم والتدريب وتقنياتها ، مما يجعله متجددا في الأخذ والعطاء في سياق مهمته وواجباته.

ثانيا: اتجاهات التطوير:

أصبح من المعروف أن نهاية القرن الماضي قد شهدت تعاظما لدور التعليم العالي ، بتعاظم دور السوق ومجموع المتغيرات التي ظهرت وتأثير الكل في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات بسبب من هيمنة واضحة للأقوياء ، وغياب واضح لدور فعال للفقراء ، وحصرهم في أدوار هامشية نتيجة للفرق البارز في صناعة الهيمنة والمتمثلة بالأتي:

١ - البنية المؤسسية للدولة .

٢ - الدور الكلي لأنظمة التعليم وتكامل مفاصله وحلقاته .

٣ - زيادة الإنتاج للفرد .

٤ - النظرة إلى التعليم العالي ، بوصفه المعني بتكوين رأس المال البشري قوة الحاضر وعنوان المستقبل للتنمية .

٥- الثروة المجتمعية من المعارف والقدرات المتطورة في حقول البحث والتطوير والتي تعد عماد الحاضر وأساسه .

ولعل هذه الفروق قد دفعت مؤلف كتاب العالم ٢٠٢٠ إلى القول : إن أهم ما يميز الأقطار المتقدمة هي إعداد الشباب في التعليم العالي ، الذي يعطي دافعا على العطاء وإحساسا بضرورة الاستثمار في تنمية الإنسان(٤٣) ويذكر الكاتب نفسه في موضع أخر من الكتاب ما يتسق مع ما أوردناه أنفا : أن واحدا من أهم الملامح البارزة للربع الأول من هذا القرن ، لا تتمثل في أن تتعلم الدول الصناعية من بعضها، كيف تحقق الكفاءة الصناعية لكل منها بقدر ما تسعى إلى جعل صناعتها أكثر كفاءة(٤٤) .

هكذا إذن هي مهمة التعليم العالي التي تعد بهذه الكيفية مهمة تطويره وهكذا تصبح اتجاهات التطوير اتجاهات واسعة لا تقتصر على حقل التعليم العالي ، بل تمتد في سعتها إلى النظام التعليمي بكليته ، ومراحل التعليم العام ليتكون الواقع المنشود ، ويتحقق الانتقال المرجو بأمان ودقة ونجاح . من هذا المنطلق واستيعابا لدور مؤسسات التعليم العالي نتصور اتجاهات التطوير كما يأتي:

١ - في اتجاه إعادة صياغة النظام التعليمي :

طرحت الثورة العلمية والتقنية العديد من المشكلات والتحديات على الأنظمة التعليمية ، لم تكن قد وقفت أمامها أو واجهت مثلها ، ما جعل عملية إعادة النظر في قدرة الأنظمة القائمة هي الخطوة الأكثر صوابا . وهكذا شهدت الكثير من الأقطار حركة نشطة في هذا الاتجاه ، وارتفعت الأصوات في أقطار أخرى تدعو إلى الأخذ بمبادئ جديدة في صياغة النظام التربوي وتسييره، نلخصها في منطلقات ثلاثة :

الأخذ بالمرونة في النظام التربوي بنية وأهدافا ومناهج وطرائق، ومراحل وفروعا وامتحانات، وسواها من مقومات النظام وتوفير التربية المستمرة مدى الحياة من المهد إلى اللحد ، والربط الوثيق بين ما يعرف بالتعليم النظامي (مراحل التعليم المألوفة) ، وما يعرف بالتعليم غير النظامي (التدريب بأشكاله المختلفة في شتى مراحل العمر)، وبناء القدرة على (التعليم الذاتي) لدى المتعلم ، وتوجيه التربية توجيها يجعل منه إنسانا قادرا على أن يعلم نفسه بنفسه ، إنسانا قابلا لأن يتعلم لا إنسانا متعلما على حد قول روسو منذ قرنين ونيف(٤).

٢ - في اتجاه تجديد التعليم العام وتجويده:

يمثل التعليم العام قناة رئيسة تقذف مخرجاتها إلى حقول التعليم العالي وغالبا ما تكون هذه المخرجات غير مؤهلة للولوج إلى مرحلة التعليم العالي ، نتيجة لعجز واضح في بنية التعليم

العام وبرامجه وأدواته ، كما جاء في العديد من الدراسات ، هذه الصورة تكاد تنسحب على معظم أنظمة التعليم في الوطن العربي ، وقطر اليمن من أكثر هذه الأقطار معاناة وتأثرا بهذه الصورة(٤٦)، وما يمكن قوله في هذا المضمار هو ضرورة الأخذ بتعميم التعليم الأساسي والتوسع في التعليم الثانوي مع تنويعه وتفريعه وتعدد مساراته ومساقاته وخياراته ، بحيث يستجيب لتجدد المعرفة والخبرات والتقنيات ، وبحيث يغدو مدخلا صالحا لسوق العمل المتغيرة المتجددة من جانب ، ولمطالب التعليم العالي المحدثة من جانب ثان ، ولمستلزمات التربية المستمرة عبر الحياة من جانب ثالث(٤٧).

٣- في اتجاه تحديث التعليم العالي وتجديده:

طرحت تجربة ربع القرن الأخير بوجه خاص على نحو حاد ومفاجئ إلى حد ما، موضوع التعليم العالي وأهمية العناية به وتطويره تطويرا جذريا ، من أجل مواجهة الطلب السكاني المتزايد عليه من جهة ، ومن أجل جعله قادرا على مواكبة الانقلابات الكبرى ، التي تتم في العصر من جهة ثانية لا عن طريق الاستجابة فحسب ، بل ليكون له في توجيهها الوجهة الإنسانية الصحيحة ،الشأن الجدير به ولا سيما أن مسيرة هذا التعليم العالي في العالم أخذت تعد الخطى نحو أهدافها ، وأن عدد مرتاديه قد أنتقل في العالم كله من ١٣ مليون طالب عام ١٩٦٠إلى ٨٣ مليون طالب عام ١٩٩٥م من دون أن تستجيب مع ذلك إلا إلى جانب من الطلب الاجتماعي ، على الرغم من تزايد الإنفاق عليه تزايدا يثقل كاهل الدول المتقدمة وتليها النامية(٤٨) تبعا لهذا يصبح من الضروري جدا أن تحدث ثورة في التعليم العالي تؤدي إلى إعادة صياغة بنيته ووظائفه . لتمكينه من أداء الدور الجديد بكفاءة ونتصور الخطوات المطلوبة في هذا الاتجاه على النحو الأتي:

أ - صياغة مرجعية واضحة للتعليم العالي:

إن غياب مثل هذه المرجعية يمثل واحدا من أهم الأسباب ، التي تجعل العملية التربوية التعليمية في حقل التعليم العالي تبعد كثيرا عن الالتحام والتفاعل في النظام العام المعزز للتنمية الشاملة والمحقق لها . من ثم فإن التوصل إلى إطار مرجعي يوجه النظام في حلقة التعليم العالي ودائرته تفرضها ضرورة المتغيرات وتؤكدها طبيعة النمو المتزايد ، والقصور الواضح في تحقيق التوازن في أجنحة النظام العام ومفاصلة ومكوناته ، ويظهر مثل هذا القصور بنحو واضح في الاختلال في نظام الخدمة المدنية والقطاعات المختلفة في تنامي نسبة البطالة مع تنامي نسبة المتعلمين ، وارتفاع نسبة عدد الحاصلين على مؤهلات عليا.

إن مثل هذا الخلل يعكس حقيقة اختلال شديد في طبيعة الرؤية للتعليم العالي، ودوره في تعزيز النظام العام وترسيخ مداميك التنمية .

ولعل في الإطار المرجعي للتعليم بعامة والوارد في القانون العام للتعليم الذي أقره مجلس النواب في ١٩٩٢/٨/١١، ما يمثل إطارا مرجعيا يصلح كأساس للملامح العامة لمرجعية التعليم العالي، والإطار العام لاختصاصات البنية الهيكلية الوظيفية والإدارة للجهات ، التي لابد أن تشكل للإشراف على شؤون التعليم العالي.

ب - صياغة أسلوب جديد لعمل مؤسسات التعليم العالي وبرامجه :

إن بقاء التعليم العالي على ما هو عليه يعد قبولا واضحا بركوب مركب ، لا يجدي معه التجديف، كونه يبحر خارج بيئته،هذا يعني أن ينظر التعليم العالي إلى نفسه،وأن يحدد أهدافه القريبة والبعيدة ، وأن يرسم سياسته وخططه في ضوء التغير، وأن يضع مناهجه ، وطرائقه من خلال إدراكه للتحديات الجديدة ، وأن يصلح هيكله وبناه الجامدة ، وأن يعيد النظر في (زبائنه) ومرتاديه ، وأن ينوع مسالكه وفروعه واختصاصاته ...الخ. وذلك كله من خلال إدراكه لما هو عليه العصر من تحديات(٤٩) .

ويمكن أن يحقق التعليم العالي النظرة المنشودة من خلال:-

- الأخذ بمبدأ التربية المستمرة.
- إشاعة التعليم عن بعد .
- تحقيق مبدأ المشاركة بين الدول وسائر المؤسسات الاجتماعية المعنية.
- تيسير تبادل الخبرة ، والانتقال لنقل التجارب للهيئة التعليمية وللطلاب بتوسيع نطاق دائرة الرحلات العلمية.
- إعادة النظر في التعليم الثانوي ، ليصبح مقدمة لازمة لتحقيق مطالب التعليم العالي المتجددة من جانب ، والاستجابة لحاجات سوق العمل المتغيرة من جانب أخر.
- توفير الإمكانيات اللازمة للبحث،(٥٠) وأن تعمل على :-
- الإفادة من وضعها العلمي والثقافي ، للإسهام في حل مشكلات المجتمع ومشكلات العالم "مفهوم الجامعة المتفاعلة".
- البحث عن الجودة والنوعية في كل شئ.
- وضع أسس جديدة لعلاقاتها مع عالم العمل أخذا وعطاء.
- تطوير أساتذة التعليم العالي تطويرا علميا وتربويا مستمرا .
- العناية بالبحوث ، وبضمنها البحوث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية .

- تعميم استخدام التقنيات الحديثة في شتى مجالات التعليم العالي من بنى وهياكل ومناهج وطرائق

- توفير الإدارة العلمية الحديثة للمؤسسات وبحيث تغدو (إدارة تطوير) لا مجرد إدارة تسييروبحيث تصبح إدارة متجهة إلى:-

ج - وضع إستراتيجية واضحة للتعليم العالي:

من المعلوم أن حاجات المجتمع تتصف بالتغير والنماء والتراجع والتدني وفقا لطبيعة المدخلات ومستوى العمليات،التي تتحكم بنوعية المخرجات ومدى استيعابها لحاجات المجتمع ، وقدر تعاملها وتفاعلها مع معطياتها في اتجاه تحقيق التنمية والتطوير المنشود. وفي هذا السياق يتوجه التربويون والمخططون لتنمية القوى البشرية إلى التعليم العالي بوصفه أكثر المجالات علاقة وصلة بهذا المضمون . وفي ضوء ذلك تكون الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية تقود التعليم العالي بنظامه ومؤسساته إلى تحقيق الاستخدام الأمثل :

- للتفكير والبحث الدؤوب والعملي من جانب المختصين والمهتمين والعلماء والمدرسين .

- لتأصيل التفكير الإبداعي ، النقدي ، التحليلي عند الدارسين والمتدربين .

- لتكوين الإطار المنهجي الفكري الميسر للجميع باستخدام أنماط من التفكير ، تقود إلى تجديد المناهج ورفع مستوى التأهيل والإعداد.

- للبحث والاستقصاء والتحليل، وبما يقود إلى المعرفة المنهجية والتطوير المدروس ، والتنمية الفاعلة ، ويجعل المخرجات أكثر اقتدارا وقدره على التفاعل مع مخرجات السوق والمجتمع ومتطلبات التنمية عنده وفيه . فالبحث والتجريب أحد أهم الروافد الأساسية لتجويد نظام التعليم العالي وتجويد أداء مؤسساته.

ونصل مما سبق إلى القول : إن صياغة إستراتيجية فاعلة يتطلب تطوير طرائق البحث والتجريب ، لترتفع الجودة شكلا وموضوعا.

وفي ضوء ما تقدم فإن أهم خطوة في صياغة إستراتيجية أكثر دقة وعملية ، هي في الحصول على تغذية راجعة معززة ومفيدة .وللحصول على تغذية راجعة مفيدة ونافعة لا بد من خطوات عملية متدرجة ومتزامنة تتمثل بالملاحظة والوصف والتجريب ، اعتمادا على وسائل متطورة ودقيقة تمكن من الحصول على المعلومة ذات الصلة شكلا وموضوعا ، تعود إلى الإنسان ، فهو وحده القادر على إدارة هذه العملية على النحو المرجو . فإذا كان إعداده غير موفق ، وبعمليات مرتجلة ، فإن استخدامه في التنمية وتعزيز التنمية بتغذية راجعة ذات فاعلية في تنقية الشوائب وتسديد الثغرات ومواطن القصور - يكون ضربا من العبث ، وصورة مكررة للهدر الذي بدأ

بالإعداد ، وتواصل في الميدان ، ويستمر في الإسهام في العمليات والممارسات المباشرة وغير المباشرة على الأصعدة المختلفة للتنمية.

د - مبادئ العلم من أجل تطوير التعليم العالي:

يمكننا في هذا الجانب الاعتماد على ما جاء في وثائق المؤتمر الدولي لليونسكو ، والتي حاولت تلخيص المبادئ في بنود أربعة هي(٥١):

- ضمان الجودة لتحقيق الملائمة والنوعية في مدخلات النظام ومخرجاته وعملياته والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منها، ويشمل هذا ضمان الجودة في مستوى العاملين ، ومستوى البرامج ، ومستوى الأهداف ، ومستوى الطرائق والأساليب ومستوى الطلاب، ومستوى البنى الأساسية والبنية الداخلية والخارجية ومستوى الإدارة .....الخ.

- تطوير التسيير والتمويل : يشمل هذا في ما يشمل تجديد الإدارة وحسن استثمار الموارد ، وتنويع مصادر التمويل ، ومشاركة المؤسسات الفاعلة.

- توثيق التعاون والمشاركة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، وبحيث يصبح التعليم العالي (شأن الجميع) ، وعلى وجه الخصوص في جانب النقانة ونقلها وتوطينها وتطوير الإدارة في مضمارها ومساراتها المختلفة.

هـ - إعادة الاعتبار للمعلومة والبحث العلمي:

تمثل المعلومة أهمية قصوى في اتخاذ القرارات السليمة ، وصياغة المواقف والاتجاهات التحليلية الرصينة ، المستندة إلى الواقع والمبصرة بعمق إلى الأفق وإلى المستقبل بوضوح.

من هنا تصبح الدعوة إلى تأسيس قاعدة للمعلومات مسألة بدهية ، والقول بأهميتها لا يحتاج إلى حيثيات ، قدر ما يحتاج إلى قرار وإدارة، وشبكة المعلومات أساس مهم في هذا المضمار ، شريطة أن تكون شبكة مرنة قابلة للنمو والتوسع عبر تغذية راجعة تسهم في البناء والتقدم على حد سواء.

و - التغذية الراجعة:

ونعني بذلك ضرورة الاهتمام بالتغذية الراجعة ، وعدها مكونا مهما من مكونات النظام ، حيث تسهم في لفت نظر القائمين على التخطيط والتنفيذ لبرامج التعليم العالي ، بوصفه نظاما فرعيا يعمل في إطار نظام كلي، يتفاعل مع بعضه ويحقق ما تم إغفاله عند التخطيط ، أو لما يتم التعامل معه ميدانيا بقصور أو على نحو غير دقيق ، مما ينتج قصورا في استيعاب الواقع وأبعاده ومفاصله على نحو غير محقق للأهداف والتغذية الراجعة تستكمل النواقص وتعالج

الثغرات وتطور الأساليب، وتعدل الإجراء . بمعنى أنها تمثل تقنية ميدانية للتخطيط والتنفيذ ، والواقع بمعطياته وحقائقه متى ما كانت قائمة على أساس سليم من البحث والاستقصاء المنهجي ، وهنا ينبغي عد التغذية الراجعة تفاعلا ناتجا عن النظرية والممارسة.

الخلاصة

وهكذا نصل إلى آخر محطة في رحلتنا،وقبل أن نودع القارئ الكريم،نجد من المفيد الوقوف على ما جاء في محطات الرحلة واجمالها لنتبين إلى أي مدى ارتبطت محتويات البحث بأهدافه،فكما يعلم القارئ العزيز أن البحث بني على ثلاثة أهداف توزعت في اهتمامها على ثلاثة أهداف،الأول اهتم بالتعرف على الواقع،والثاني عني بجوانب القصور بينما اتصل الثالث بالرؤية المستقبلية . ومن هنا شكلت الأهداف الأساس الذي سار عليه البحث في عرضه وتحليله للمادة العلمية والاستخلاصات التي توصل إليها وعلى أساس منهجي ،وعمل على تحقيق ذلك من خلال حزمة من المحاور أخذت مسميات متعددة في إطار الهدف الواحد ، وإجمالا يمكن عرض الخلاصة على النحو الآتي:-

أولا : في سياق الهدف الأول :- توصل البحث من خلال قراءة موجزة إلى التعرف على واقع التعليم العالي الجامعي في اليمن والوطن العربي ،والتي أظهرت معاناة واضحة لهذا الواقع بسبب جملة من جوانب القصور والاختلالات في البنية المؤسسية والهيكلية . وترجع هذه الحالة في جذورها إلى نقطة البداية التي تشكلت بها ومن خلالها أنظمة التعليم بعامة وأنظمة التعليم العالي بخاصة ، والتي ارتبطت شكلا وموضوعا ، بنية ومسارات بتجارب أجنبية . والمؤسف إن الكتابات العربية ذات الصلة بهذا أشارت بوضوح إلى أن أنظمة التعليم العالي في الوطن العربي لم تتمكن إلى لحظة كتابة البحث من التحرر من هذا الارتباط القسري ، والتأسيس لتجربة عربية ذات خصوصية في جانب منها ، ومنفتحة في الجانب الآخر على تجارب الآخرين ومتغيرات العلم والتقانة فعلا وانفعالا ، وبما يؤدي إلى مزج علمي وموضوعي في بنية التعليم ومضامينه بين بناء الذات والاستفادة من الغير في تقوية هذا البناء وترصينه على أساس واضح في الفلسفة والسياسات فكرا ومنهجا وإجراءات وممارسة .

ثانيا : في سياق الهدف الثاني :- لتحقيق هذا الهدف ، عمل البحث على بيان واقع التعليم العالي في جوانب القصور التي يعاني منها ،وقام بعرضها وتحليلها على أساس موضوعي ومنهجي ، وخلصت القراءة التي تمت من خلال عناوين رئيسة وفرعية في إطار المحور الثاني ، وباتجاهات تاريخية تمتد إلى نقطة البداية،واتجاهات التفاصيل الممتدة إلى الحاضر،وعبر قراءة كمية وأخرى نوعية ، إلى وجود اختلالات محورية في جوانب نظام التعليم العالي

ومفاصله ، في البنية المؤسسية والهيكلية ،وفي المدخلات والمخرجات وبما يؤكد حاجة ملحة لإجراء معالجات ناجعة في مسارين الأول إصلاحي ، والأخر تطويري ، تأتى على جوانب القصور والاختلالات من جذورها وتحرر الواقع من قيودها لينطلق نحو مستقبل اكثر عافية واقتدارا .

ثالثا: وفي المحور الثالث من البحث والذي اتصل بالرؤية الإصلاحية والتطويرية احتوى البحث على رؤية مستقبلية لأهم خطوات الإصلاح المقترح اتخاذها لخطوات لازمة للتأسيس لعمل تطويري ، وهو الشق الثاني الذي تكونت به الرؤية المستقبلية ، والذي وقفت مفرداته على محاور التطوير وحددت الكيفية التي يمكن لبلادنا من خلالها الخروج من أزمة التعليم العالي والجامعي في مساراته المختلفة التي نوجزها بالآتي :

١. مسار تنويع مؤسسات التعليم العالي .
٢. ربط مؤسسات التعليم مدخلات وعمليات ومخرجات باحتياجات السوق الرسمي والأهلي .
٣. تحديث البنية المؤسسية والهيكلية لنظام التعليم العالي والجامعي وبدرجة أساسية وأولى في مستوى الجامعات اليمنية .

من كل ما تقدم يمكننا القول :

إن تحقيق الإصلاح والتطوير بحاجة إلى إعادة النظر في بنية التعليم العالي ، وهيكليته وبرامجه وأداء مؤسساته . فالتعليم العالي ليس في بلادنا فحسب ، بل في شتى البلدان في أمس الحاجة إلى أن يخرج من عزلته وبرجه العاجي . وإلى أن يصغي إلى صوت المجتمع ومطالبه ، ويصغي المجتمع إليه ويدرك شأنه ومطالبه ، وهو في أمس الحاجة إلى أن يحمل قضيته ، قضية الإنسان على أكتافه ، وإلى أن يحاور التحديات العلمية ، ويحاور تناقضاتها عن طريق الجهد الفكري المبدع والرهان أمامه خطير : إنه الرهان عل حاضر أجيالنا ومستقبلها(٥٢)

إن النمو الهائل في المعارف العلمية والتقانية ، قد شكل ثورة علمية هزت الأنظمة التعليمية ، ووضعتها أمام مسؤولية لم يكن لها عهد بها، بل أصبحت في موضع التساؤل وموضع الشك في قدرتها على المراجعة وصياغة مواقف قادرة على التعامل مع المتغيرات والسير بثقة نحو المستقبل . ويعد النظام التعليمي في مستوى التعليم العالي أكثر مواجهة وأعمق صلة بالتغيرات ، لكونه معنيا بتنمية الكادر البشري وإعداده لدور تنموي ومجتمعي مباشر.

معلوم أن أنظمة التعليم في حلقة التعليم العالي ومستواه في اليمن والوطن العربي ، هي أنظمة مستقاة من تجارب الغرب ، فهي عرضة للهزات المستمرة نتيجة للمعطيات العلمية والتقنية التي تولد بين الحين والأخر.

ولذلك فإن صياغة نظام تعليمي عال على نحو واضح في بنيته وآفاقه مسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية العليا، وتتصل بمستقبل الوطن والتنمية ، وعليه فإن تجديد مؤسسات التعليم العالي وتجويدها خطوة مهمة نحو:

- الجودة في مدخلات نظام التعليم العالي وعملياته ومخرجاته.
- الجودة في مستوى العاملين .
- الجودة في مستوى البرامج.
- الجودة في مستوى الأهداف.
- الجودة في مستوى الطرائق والأساليب.
- الجودة في مستوى الطلاب.
- الجودة في مستوى البنى التحتية الأساسية .
- الجودة في مستوى الإدارة .
- الجودة في مستوى البحث والاستقصاء والتغذية الراجعة .

٢- إعادة النظر في التعليم الجامعي ، ليصبح قادرا على تحقيق مطالب التنمية المتجددة والاستجابة لحاجات سوق العمل.

٣- وضع أسس مرنة لعلاقة مؤسسات التعليم العالي بمجالات العمل في مستويات الإعداد والتأهيل المختلفة.

٤- تطوير الإدارة وتحديثها ، لتكون في مستوى الدور الموكل بمؤسسات التعليم العالي علميا وعمليا ومؤسسيا .

٥- تطوير الهيئة التدريسية في جوانب الاختصاص عمليا وتربويا .

٦- تعميم استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التعليم العالي المختلفة وبما يحقق تكوين اتجاهات فاعلة ومبدعة تسهم في التفاعل مع حياة العصر ومتغيراته باقتدار ومنهجية .

٧- العناية بالبحث العلمي وتأسيس قاعدة معلومات متطورة ، تحقق للبحث العلمي أرضية انطلاق موضوعية من ناحية ، وتسمح بالتغذية الراجعة بيسر وتدفق حر وانسياب سهل وطبيعي .

٨- إعلان مرجعية تشريعية وإدارية ، لتوجيه التعليم العالي وتقويم مؤسساته.

إن مثل هذه الخطوات مهمة جدا نحو تصويب المسيرة والانتقال بها إلى جادة الطريق ، وتحقيقَ الأهداف المنشودة في التعليم العالي في التأهيل ، والتنمية ، وخدمة المجتمع والبحث العلمي.

والله الموفق،،،،،

الخاتمـــة

بهذا الطرح المكثف والمركز عن واقع التعليم في اليمن بتفاصيله ومفاصله الأساسية ، مع طرح وجهة نظر في مساري الإصلاح والتطوير :يتملكنا اعتقاد أننا اجتهدنا ، وأننا وضعنا ما رأينا فيه المنفعة لليمن أرضا وإنسانا حاضرا ومستقبلا . ويشكل هذا الاجتهاد في رحم قناعتنا أن الطموح الذي يسكن قلوبنا وعقولنا، لا يمكن له أن يترجم إلى واقع معاش دون إعادة النظر بواقع النظام التعليمي من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات ، والقفز به إلى المجالات النوعية ، والتعاطي مع مهمة ذات طابع ثوري تقتلع حالة السكون في حركة المجتمع والتنمية ، وتدفع بالجميع نحو حركة وتنمية أكثر نفعا وفائدة لهذا البلد الذي وصفه الله سبحانه وتعالى أنه : (بلدة طيبة) ويمتلك موارد وثروات شكلت أية في التاريخ ، ويمكن لها أن تعود كذلك، متى ما تحقق لنا ما أشرنا إليه من مراجعة واستقامة في القول والفعل وتوجيه كل الجهود والإمكانيات لخدمة البلد وتطلعاته .

إن هذا البلد أمانة في أعناق الجميع وخاصة من يمتلكون القرار ، فعليهم أن يرفقوا بهذا البلد وبإمكانياته وثروة المستقبل (الشباب) وأن يعملوا بوعي الهوية وبسند الانتماء ومعانيه وأبعاده.

والله من وراء القصد،،،،،،

الهوامش

(١) أنظر في هذا المضمار:العولمة والهوية،الأكاديمية الملكية المغربية،الدورة الأولى لسنة ١٩٦٧،الرباط.

العرب و العولمة،مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة بيروت لسنة ١٩٩٨م،

منيرالحمش،العولمة ليست الخيار الوحيد : كتاب الأهلي، القاهرة ١٩٩٨.

هانس بيتر مارتين ،دار شومان، فخ العولمة،ترجمة د.عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٨) الكويت ١٩٩٨- العولمة التحولات المجتمعية في الوطن العربي ، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٩.

(٢) أنظر في هذا الموضوع : عبد الله عبد الدائم ، التعليم العالي وتحديات اليوم والغد المستقبل العربي العدد ٢٢٧، لسنة ١٩٨٨، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

(٣) نادر الفرجاني ، مساهمة التعليم العالي في التنمية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٢٧لسنة ١٩٩٨، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

- مؤتمر التعليم العالي ، جامعة عين شمس، القاهرة.
- السيد عليوة ، تأثيرات العولمة على تحسين جودة التعليم العالي بحث قدم إلى المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية وموضوعه(الجامعات العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) جامعة صنعاء ١-٢ آذار مارس لسنة ١٩٩٧م ، ٢٢- ٢٤ شوال لسنة ١٤١٧هـ.

(٤) فرجاني مرجع سابق، ص٩٣.

(٥) المرجع نفسه ، ص٩٤.

(٦) عبد الدائم ، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٧) المرجع نفسه ، والصفحة.

(٨) أنظر برنامج الحكومة لعام ١٩٩٧م ، والتقرير المرجعي لندوة المجلس الاستشاري عام ١٩٩٩م.

(٩) د. بدر صالح عبيدي محمد ، قياس سلوك الإنفاق الحكومي في الجمهورية اليمنية وأثره على قطاع التعليم، مؤتمر التعليم الأهلي ، صنعاء ٣٠مايو- ١ يونيو ٢٠٠٠م جامعة الملكة أروى ، الكتاب الثالث ، صـ١٢ .

(١٠) طاهر الأهدل ، دواعي وصعوبات الأخذ بصيغة الجامعة المفتوحة في اليمن ، مؤتمر التعليم الأهلي ، جامعة الملكة أروى ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، صـ ١١٦ .

(١١) المرجع نفسه ، صـ١١٧ .

(١٢) سلطان سعيد المخلافي ، دور التعليم العالي في التنمية في الجمهورية اليمنية الواقع ومتطلبات المستقبل ، ورقة قدمت لندوة الفعاليات العلمية الثقافية السعودية في الجامعات اليمنية ، فعاليات جامعة تعز ١٤-١٨/ ١٢/٢٠٠٤م ، صـ ٥ .

(١٣) الأهدل ، مرجع سابق ، صـ ١١٧ .

(١٤) د. عبد الجبار سعد عبد الله ، التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة التنمية ، مؤتمر التعليم الأهلي صنعاء ٣٠مايو- ١ يونيو ٢٠٠٠م جامعة الملكة أروى ، الكتاب الثاني ، صـ ١٨٤ .

(١٥) الأهدل ، مرجع سابق ، صـ ١١٦-١١٧ .

(١٦) د. محمد عمر باطريح ، تمويل التعليم الجامعي بين الواقع وتطلعات التغيير ، صنعاء ٣٠مايو- ١ يونيو ٢٠٠٠م جامعة الملكة أروى ، الكتاب الثالث ،صـ١٤٢ .

(١٧) المرجع نفسه ، صـ١٤١ .

(١٨) د. إنصاف قاسم عبده ، المرأة في التعليم الجامعي ومشاركتها في التنمية ، صنعاء ٣٠مايو- ١ يونيو ٢٠٠٠م جامعة الملكة أروى ، الكتاب الثاني ،صـ٣٦.

(١٩) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٠) د. خالد راجح شيخ ، اقتصاديات التعليم العالي وآفاقه المستقبلية في اليمن ، صنعاء ٣٠مايو- ١ يونيو ٢٠٠٠م جامعة الملكة أروى ، الكتاب الثالث ،صـ٨٧ .

(٢١) التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠١م ، صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث والاصدار ، ط١ ، ٢٠٠١ ، صـ ١٠٦ ، نقلا عن الخطة الخمسية الثانية ٢٦١ .

(٢٢) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٣) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مسودة استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ، مسودة غير منشورة ، إعداد جورج فيرهانمن ، ترجمة عبد الرحمن عبد الله عبد ربه ، ٢٠٠٤ ، صـ ١٧.

(٢٤) المرجع نفسه والصفحة .

(٢٥) د. سلطان المخلافي ، مرجع سابق ، صـ ٧ ، ٨ .

(٢٦) المرجع نفسه ، صـ ٨ .

(٢٧) المرجع نفسه ، صـ ٧ .

(٢٨) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط للتعليم ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ، صنعاء ، أغسطس ٢٠٠٤ ، صـ ١٦ .

(٢٩) سلطان ، مرجع سابق ، صـ ١٠ .

(٣٠) باطريح ، مرجع سابق ، صـ ١٤١ .

(٣١) وزارة التعليم العالي ، مسودة استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية ، مسودة غير منشورة ، ٢٠٠٤ ، مرجع سابق ، صـ ٧ .

(٣٢) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط ، مرجع سابق ، صـ ١٦ .

(٣٣) خالد شيخ ، مرجع سابق ، صـ ٨٢ .

(٣٤) المرجع نفسه ، صـ ٨٣ .

(٣٥) المرجع نفسه والصفحة .

(٣٦) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط ، مرجع سابق ، صـ ١٤ .

(٣٧) المرجع نفسه والصفحة .

(٣٨) المرجع نفسه ، صـ ١٥ .

(٣٩) وزارة التعليم العالي ، مسودة استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية ، مسودة غير منشورة ، ٢٠٠٤ ، مرجع سابق ، صـ ١١.

(٤٠) عبد الدائم ، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٤١) نادر فرجاني ، المرجع السابق.

(٤٢) أنظر في هذا الموضوع : محمد سرهان المخلافي ، مجلة شؤون العصر ، العدد الثاني ، شتاء ١٩٩٧م ١٤١٨هـ ، صنعاء : المركز اليمني للدراسات الستراتيجية ، ص١٢١، ١٧١ بدر سعيد الأغبري في المرجع السابق، ص ١٧٧ـ ١٩٠.

(٤٣) Hamish. Mcrae(1994)the World in ٢٠٢٠. Glasgow: Caledoniam Narional Book Mamyaturing ltd/p.40 inrer

(٤٤) المرجع نفسه .

(٤٥) عبد الدائم ، المرجع السابق ، ص١٢١،١٢٢.

(٤٦) أنظر : عبد الله الذيفاني ، التعليم في اليمن (نظامه ، أهدافه ، مكوناته) تعز، مؤسسة الجمهورية ، ١٩٩٨م.

(٤٧) عبد الدائم ، المرجع السابق ، ص١٢٢.

(٤٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤٩) المرجع نفسه ، ص١٢٤.

(٥٠) المرجع نفسه، ص١٢٤- ١٢٥.

(٥١) المرجع نفسه ، ص ١٢٩.

(٥٢) المرجع نفسه ، ص١٣١.